رفع الرئيس الأميركي الذي خسر انتخابات الثالث من الشهر الحالي، دونالد ترامب تحديه للرئيس المنتخب جو بايدن، موجهاً تعليمات للإدارات الحكومية بعدم التعاون مع فريق خصمه، بالتوازي مع إطلاق معاركَ قضائية في محاولة لقلب نتائج الانتخابات الرئاسية، على الرغم من عدم تقديم أدلة على حصول تزوير

ترامب يواصل تمرده رافضاً الخسارة

دعاوى قضائية وتواطؤ وليام بار ومنع الإدارات من التعاون مع بايدن

وافق بار على إجراء تحقيقات حول تزوير ممكن (تشيب سوموديفيلا/Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يواصل الرئيس الأميركي دونالد ترامب تمرده رافضاً الاعتراف بخسارته الانتخابات الرئاسية أمام خصمه الديمقراطي جو بايدن، بل متوعداً بالنصر، بعد إطلاقه المسار القضائي برفع دعاوى بتهم تزوير الانتخابات، الأمر الذي دعمه فيه وزير العدل وليام بار الذي أعطى موافقته على إجراء تحقيقات حول احتمال حصول مخالفات في الانتخابات. يترافق ذلك مع منع ترامب المسؤولين الحكوميين من التعاون مع فريق بايدن، لعرقلة مسار تسليم السلطة.

وأعاد ترامب القول في تغريدات عبر «تويتر» مساء أمس: «نحن نحقق تقدماً كبيراً. ستبدأ النتائج في الأسبوع المقبل. اجعل أميركا عظيمة مرة أخرى!»، مضيفاً «سننتصر»، وذلك فيما يشن فريقه معارك قضائية في ولايات عدة فاز بها بايدن بهامش ضئيل، ولا سيما في بنسلفانيا ونيفادا، في محاولة للطعن بالنتائج. ورفعت حملته دعوى قضائية تزعم أن نظام التصويت بالبريد في ولاية بنسلفانيا «يفتقر إلى جميع علامات الشفافية والقابلية للتحقق الموجودة في تصويت الناخبين بأنفسهم». وتسعى الدعوى القضائية إلى استصدار أمر قضائي طارئ لمنع مسؤولي الولاية من التصديق على فوز بايدن فيها. وفي السياق، قالت السكرتيرة الصحافية في البيت الأبيض كايلي ماكيناني، للصحافيين مساء الإثنين، «الانتخابات لم تنته. أبعد ما تكون عن النهاية»، وذلك في إفادة صحافية ذكرت أنها تتحدث فيها بصفتها مستشارة في حملة ترامب.

وأيّد زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل خوض ترامب معركة قانونية في مزاعم التزوير. وأضاف «الرئيس ترامب له الحق بنسبة 100 بالمئة في النظر في مزاعم المخالفات وتقييم خياراته القانونية». يأتي ذلك على الرغم من اقتناع الكثير من الأطراف بأن جهود معسكر ترامب لا تملك فرصة كبيرة بالوصول إلى نتيجة، خصوصاً أن الكثير من المسؤولين المحليين طلبوا من حملة ترامب توفير الأدلة حول ادعاءات حصول تزوير.

ولاقى ترامب دعماً من وزير العدل وليام بار الذي أعطى موافقته على إجراء تحقيقات حول احتمال حصول مخالفات في الانتخابات. وشدد بار، وهو من أقرب الوزراء إلى الرئيس المنتهية ولايته، على أن هذا الإذن الموجه إلى المدعين العامين الفيدراليين في البلاد لا يشير إلى أن وزارة العدل تملك أدلة حول وجود عمليات تزوير فعلية. وكتب في رسالته «أسمح لكم بالتحقيق في ادعاءات كبيرة بحصول مخالفات كبيرة في التصويت واحتساب الأصوات قبل تأكيد نتائج الانتخابات في مناطقكم، في بعض الحالات». وأضاف «يمكن إجراء هذه التحقيقات في حال وجود ادعاءات واضحة وذات صدقية بحصول مخالفات التي في حال ثبتت يمكن أن تؤثر على نتيجة الانتخابات على مستوى الولاية».

وبعد إصدار بار لهذه الأوامر، أعلن المسؤول عن الدائرة المكلفة بالجرائم الانتخابية، ريتشارد بيلغر، استقالته من منصبه، على ما ذكرت وسائل إعلام عدة. وأوضح بيلغر قراره في رسالة إلكترونية وجهها إلى فريقه بقوله «بعدما درست القواعد الجديدة وتشعباتها بات علي للأسف الاستقالة من منصبي»، وفق صحيفة «نيويورك تايمز». والتحقيقات حول عمليات تزوير انتخابية محتملة هي عادة من صلاحيات كل ولاية تضع قواعد الانتخابية خاصة بها وتشرف عليها. ولا تتدخل وزارة العدل في حالات كهذه إلى حين تثبيت النتائج والانتهاء من عمليات إعادة الفرز.

من جهته، قال بوب باور، محامي حملة بايدن، إن مذكرة بار التي تسمح بإجراء التحقيقات «لن تؤدي إلا إلى تغذية المزاعم الخادعة أو التخمينية أو الخيالية أو بعيدة الاحتمال التي يقول إنه يحذر منها»، وذلك فيما واصل بايدن خططه لتشكيل إدارته، وجمع فريقاً من الخبراء لمواجهة وباء كورونا. في هذا الوقت، تسبّبت إدارة ترامب بحالة من الاضطراب في عملية نقل السلطة، مع منعها المسؤولين الحكوميين من التعاون مع فريق الرئيس المنتخب، علماً أنه من المقرر أن يؤكد المجمع الانتخابي فوز بايدن رسمياً في 14 ديسمبر/كانون الأول المقبل. وكشفت صحيفة «واشنطن بوست» أن البيت الأبيض أصدر تعليمات لكبار المسؤولين الحكوميين تمنعهم من التعاون في الوقت الحالي مع الفريق الانتقالي لبايدن. وأوضحت أن الأوامر صدرت بعدما قام مسؤولون بإعداد كتيبات موجزة وتخصيص مساحات مكتبية لفريق بايدن المقرر قدومه إلى البيت الأبيض في وقت قريب هذا الأسبوع. وحسب الصحيفة، أخبرت إدارة ترامب هؤلاء المسؤولين بأن انتقال السلطة «لن يتم الاعتراف به حتى يتم تأكيد انتخاب بايدن من قبل إدارة الخدمات العامة».

وكانت إميلي ميرفي، رئيسة إدارة الخدمات العامة التي عيّنها ترامب في 2017، رفضت التوقيع على رسالة تسمح لفريق بايدن ببدء عمله رسمياً هذا الأسبوع.

وقال مسؤول في الفريق الانتقالي لبايدن إن الإدارة الأميركية يجب أن تقر بفوز بايدن في الانتخابات لكي تبدأ عملية انتقال السلطة. وقال المسؤول للصحافيين عبر الهاتف إن إدارة الخدمات العامة عادة ما تقر فوز المرشح الرئاسي عندما يتضح الفائز، مضيفاً أن فريق بايدن قد يتخذ إجراءات قانونية.

ولم يُمنح فريق بايدن الحزمة المالية التي تخصص عادة لمساعدة الفائز في الانتخابات على استكمال الاستعدادات لتولي السلطة. وتشمل الحزمة توفير مقر في واشنطن وتمويل بملايين الدولارات، وذلك بسبب عدم توقيع ميرفي عليها. وبحسب وكالة «أسوشييتد برس»، انسحب تجميد التعاون على موقف وزارة الدفاع التي أعلنت أنها لن تتواصل مع فريق بايدن. وقال المسؤول في البنتاغون، وفق الوكالة، إن «وزارة الدفاع لم تجر أي تواصل مع أي من الفريقين الانتقاليين التابعين للحملتين الانتخابيتين، ولن تجري أي تواصل من هذا النوع ما لم تخطرها بذلك إدارة الخدمات العامة».

وبحسب التقاليد المتّبعة، كان يفترض أن يكون ترامب قد أقر بنتائج الانتخابات التي أجريت الثلاثاء الماضي، وبدأ التعاون مع الإدارة الجديدة وصولاً إلى الموعد المحدد لانتقال السلطة في 20 يناير/كانون الثاني. غير أن ترامب يصر على أن الانتخابات «سُرقت»، على الرغم من أن عمليات فرز الأصوات التي لا تزال جارية تظهر بكل وضوح تعذّر تعويض المرشح الجمهوري تأخّره. ولم يقدّم الرئيس ترامب أي دليل على مخالفات يزعم أنها شابت العملية الانتخابية.

أدوار فريق الرئيس

يتولى كل من دونالد ترامب جونيور واريك ترامب، وهما نجلا الرئيس الخاسر في انتخابات نوفمبر، قيادة حملة لجمع التبرعات من أجل تمويل المساعي القضائية الرامية الى الطعن في نتائج الانتخابات في الولايات الاساسية التي فاز فيها جو بايدن. وينشط الشقيقان ايضا على مواقع التواصل الاجتماعي حيث ينشرون المزاعم غير المستندة الى ادلة بحصول مخالفات وعمليات تزوير في الانتخابات. في موازاة ذلك، يركز رودي جولياني، وهو محامي ترامب الشخصي، جهوده على ولاية بنسلفانيا حيث يتقدم الرئيس المنتخب جو بايدن على ترامب بـ45 الف صوت.

للحديث تتمة...

الجزائر: النهايات نفسها

عثمان لحياني

لماذا يجب على التاريخ أن يعيد نفسه وبالتفاصيل ذاتها في الجزائر، من دون أن تأخذ السلطة والجيش والفواعل السياسية العبرة لتفادي نفس النهايات، وإعادة إنتاج الأزمة والتشوهات التي ترهن مستقبل البلد؟

في 1995 جرت انتخابات رئاسية في الجزائر، في خضم أزمة سياسية وأمنية عاصفة، تلاها بعد أقل من عام، استفتاء على دستور جديد. وبعد نصف عام، في مايو/أيار 1997، جرت انتخابات نيابية. لكن هذا المسار كله لم يحل أزمة ولم ينتج حلاً، وانتهى بعد فترة قصيرة باستقالة الرئيس ليامين زروال في سبتمبر/أيلول 1998. واضطر البلد إلى البدء من الصفر مجدداً مع عبد العزيز بوتفليقة في 1999. كان واضحاً أن المؤسسة الحاكمة حينها، تختزل أزمة الحكم بكل أبعادها في شرعية الانتخاب. تماماً كما في الوقت الراهن. وتعتقد أن الحل بالضرورة في الصندوق، من دون أن يسبقه توفر عوامل أخرى، لذلك رفضت وبشدة كل مبادرة دعت إلى صيغة حل سياسي قبل الانتخابات، بما فيها المبادرة، التي طرحتها في يناير/كانون الثاني 1995، قوى وشخصيات عاقلة وذات رمزية تاريخية أيضاً، تتضمن حواراً وطنياً جامعاً يؤهل البلاد للخروج من الأزمة ويضعها على سكة الحل. قد يختلف السياق وتتباين التفاصيل بين المراحل. لكن نتيجة مسار 1995 معروفة للجميع. ونُفرض على الجزائريين الآن، وقد قطعوا في مسار مماثل منذ ديسمبر/كانون الأول 2019 شوطين من ثلاثة، إجراء انتخابات رئاسية واستفتاء دستوري، في انتظار شوط ثالث في الربيع المقبل، بإجراء انتخابات نيابية، وأن يفضي هذا المسار، الذي فُرض دون أن يسبق ذلك توفير الظروف والشروط الملائمة لنجاحه، إلى نقل البلاد لحالة تغيير سياسي وتحقيق التطلعات الديمقراطية.

المخرجات التي انتهى إليها الاستفتاء والمقاطعة الشعبية الواسعة بنسبة 77,3 في المائة، يجب أن توضع في سياقها. هي مقاطعة لمسار كامل وليس لاستفتاء. وحصول الدستور الجديد على تزكية 3,3 ملايين من مجموع 24,3 مليون ناخب، هو رفض للمسار وليس للدستور بالضرورة. الأزمة ستكون أكثر عمقاً إذا غامرت السلطة بالذهاب إلى انتخابات نيابية ومحلية قد تفرز مؤسسات معطوبة في السند الشعبي، من دون أن يسبقها حل وحوار سياسي حقيقي، تكون مخرجاته ملزمة للجميع.

هل تفشي «البطة العرجاء» أسرار الدولة؟

زلّة 2017 أمام لافروف لا تزال حاضرة

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يذهب الإعلام الأميركي بعيداً في توقع ما قد يُقدم عليه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لرزع الفوضى والصعاب أمام خَلَفه، الرئيس المنتخب جو بايدن. ويبني هذا الإعلام مخاوفه على قلق مسؤولين أميركيين سابقين وحاليين، وخبراء، يعتبرون أن ما فعله ترامب خلال أربع سنوات، قد يتواصل في مرحلة «البطة العرجاء»، حتى يوم التنصيب في 20 يناير/كانون الثاني المقبل. من بين هذه الأمور، مواصلة ترامب، الكشف بشكل انتقائي، عن معلومات تُعدّ فائقة السرّية، وهو ما كان يفعله في عهده لمواجهة خصومه، وتحصيل الكسب السياسي، وإحراج حكومات أجنبية. ولا تزال زلّة ترامب أمام وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في البيت الأبيض، في 2017، حين كشف تفاصيل عن عملية لـ«الموساد» في سورية، ماثلة في ذهن الجميع. ويؤدي هذا الأمر إلى الإضرار بالقدرات الأميركية الاستخبارية، وهو ما يمكن أن يتكرر.

وبحسب صحيفة «واشنطن بوست»، لم يكن على أي رئيس أميركي قبل جو بايدن، أن يخشى كشف سلفه عن أسرار خطيرة للبلاد. وبحسب مسؤولين أميركيين، فإن مواصفات ترامب تطابق كل الشروط الواجب توفرها في مَن يُعد شخصية مضرّة بالجهود الاستخبارية لأي دولة، فهو دائم الغضب من «الدولة العميقة» و«مؤامراتها» التي يرى أنها حرمته ولاية ثانية. ويملك ترامب حق الوصول إلى كلّ الوثائق السرّية في الحكومة، وكشفها، وإطلاع جهة ثالثة عليها. وبعد مغادرته، سيملك حق الوصول إلى أي سجلات سرية ترتبط بإدارته. أما قدرة إفشائها، فتنتهي مع تنصيب بايدن. ويرى خبراء أن قلّة اهتمام ترامب خلال ولايته بالإفادات الاستخبارية، تقلل خطره. وقال جاك غولدسميث، الذي أدار مكتب الاستشارة القانونية في وزارة العدل خلال عهد جورج بوش الابن، إن «رئيساً مطلعاً ويتمتع في ذات الوقت بطباع ترامب، بما فيها فقدان حسّ الانضباط الذاتي، سيكون كارثة، لكن المريح هو أنه لم يعر اهتماماً للتقارير الاستخبارية».

وشكّكت «واشنطن بوست» في أن يكون ترامب ملماً بالتفاصيل الدقيقة في عالم الاستخبارات، كعلمه باسم عميل أميركي، أو أين زرعت وكالة استخبارية أجهزة تجسس. لكنه اطلع كفاية على آلية جمع المعلومات، ما قد يفيد الأعداء. وقال المسؤول الاستخباري السابق جون فيزباترييك، إن ما يعرفه ترامب يتضمن القدرات العسكرية الأميركية، معلومات حول الأسلحة السيبيرية والتجسس، أنواع الأقمار الصناعية التي تستخدمها البلاد، وتفاصيل أي عملية سرّية كان له وحده حق السماح بشنّها.

لم يهتم ترامب بالتقارير الاستخبارية وكان يهملها

انتقام من رؤساء الوكالات الفيدرالية

خوف من جنون إقالات ترامب

في كامل قوته او ضعفه، يواصل دونالد ترامب حربه الداخلية، وهذه المرة بروح انتقامية، ما يهدد الامن القومي الاميركي في مرحلة حسّاسة، فيما تتضاعف التحديات الخارجية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بموازاة عرقلة البيت عملية انتقال السلطة إلى الرئيس المنتخب جو بايدن، لا سيما عبر إبلاغ الوكالات الفيدرالية بضرورة انتظار مصادقة إدارة الخدمة العامة على فوز الأخير في الانتخابات الرئاسية الأميركية، يتّجه الرئيس دونالد ترامب، قبل مغادرته المنتظرة للبيت الأبيض، إلى إحداث صدمة قوية لتثبيت إرثه تمهيداً للبقاء في المشهد السياسي، وعرقلة عمل الإدارة الجديدة فور تسلّمها القيادة رسمياً. وبخلاف ما كان ينظر إليها على أنها عمليات محدودة الأثر قد يستفيد منها الرئيس الخاسر خلال مرحلة «البطة العرجاء»، أي حتى موعد تنصيب خَلَفه، كإصدار العفو عن بعض معاونيه أو عن نفسه، يبدو أن هذه المرحلة تهدد بفوضى كبيرة، منها ما يحدث «انتقامياً»، كما تفسر إقالة ترامب وزير الدفاع مارك إسبر، ومنها ما يحمل بعداً أكثر خطورة، كمثل الخشية التي تتبدى من شنّ ترامب حملة عسكرية على إحدى الدول «المعادية». وتبرز المخاوف أيضاً من إمكانية إحداث الرئيس لفوضى في الشارع الأميركي، ما قد تنتج عنه صدامات وعنف، مستغلاً الانقسام الذي أحدثته خسارته السباق الرئيسي، أو إفشاء أسرار قومية.

وأعلن ترامب، أول من أمس الإثنين، إقالة وزير الدفاع مارك إسبر، على أن يخلفه مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب كريستوفر ميلر، كوزير للدفاع بالوكالة، حتى 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، الموعد الرسمي المفترض لمغادرة ترامب البيت الأبيض وتنصيب بايدن. وكان ميلر قد عيّن أيضاً مديراً لمكتب الإرهاب حديثاً، في أغسطس/ آب الماضي، وهو الخامس الذي يتولى قيادة البنتاغون بخطابات معدة سلفاً. واعتبر متابعون أن إقالة إسبر، ولو أنها كانت منتظرة، إلا أنها تشكل صفعة في وجه الأخير، لا سيما لأنه لم يحد عن سياسات ترامب العامة في مجال الدفاع، خصوصاً تأييده انسحابات عسكرية أميركية من أكثر من منطقة في العالم. وكتب ديفيد إغناسيوس في «واشنطن بوست»، أن الإقالة فاجأت القيادة العسكرية، في هذه المرحلة الانتقالية. وبحسب مسؤول عسكري أميركي، فإنها فاجأت قائد القوات المشتركة الجنرال مارك ميلي. كما فوجئ مسؤولون في البنتاغون من تعيين ميلر، المغمور بالنسبة لهم. تبقى معرفة ما إذا كانت إقالة إسبر مجرد رد فعل غاضب من ترامب على مواقف اتخذها الوزير، أو أن هدفها أبعد من ذلك. ويتساءل مسؤولون عما إذا كان ترامب قد يتجه إلى تسريع الانسحاب الأميركي من العراق وأفغانستان، لترك بصمته، رغم أن ذلك يعارض نصيحة المؤسسة العسكرية. أما الاحتمال الأخطر، هو أن يكون الرئيس، بحسب الصحيفة، يرغب بوزير للدفاع إلى جانبه يستطيع إصدار أمر للجيش باتخاذ خطوات تساعد ترامب على البقاء في البيت الأبيض، لكن أي خطوة من هذا النوع ستواجه بمقاومة من ميلي ومن القيادة المدنية للجيش. لكن ترامب سيبقى القائد الأعلى للقوات المسلحة حتى 20 يناير. رغم ذلك، قال مسؤول كبير في وزارة الدفاع، لصحيفة «وول ستريت جورنال»، إن ميلر أكد خلال اجتماعه بقيادات البنتاغون فور تعيينه أن «لا تغييرات مهمة ستحدث في مثل هذا الوقت».

وفتحت إقالة إسبر الباب لسيل من التكهنات بأن وزير الدفاع لن يكون وحده بدائرة المستهدفين في الوكالات التي تعد العمود الفقري للأمن القومي، فيما يرفض ترامب حتى الآن تسليم السلطة. وأكد مسؤولون أميركيون لـ«نيويورك تايمز»، أن مدير وكالة «أف بي آي» كريستوفر راي، ومديرة «سي آي إيه» جينا هاسبل، سيكونان التاليين على لائحة «التطهير». وإذا ما قام ترامب بتفكيك رؤوس بيروقراطية الأمن القومي بهذه الطريقة، فسيشكل ذلك إجراء غير مسبوق لرئيس في مرحلة خسارته للتو الانتخابات. وعبّر هؤلاء أيضاً عن خشيتهم من أن يقوم ترامب بإطلاق عمليات سرية أو علنية، ضد إيران أو خصوم آخرين للولايات المتحدة في آخر أيام عهده. ولا يملك ميلر، بحسب زملائه، المهارة لصدّ قرارات قد يضغط الرئيس لأجلها في أيامه الأخيرة في البيت الأبيض.

وبحسب الإعلام الأميركي، فقد أقال ترامب أيضاً، الإثنين، مايكل كوربرغ، مدير برنامج أبحاث التغير المناخي الأميركي، وهو البرنامج الفيدرالي الذي يحضر للحكومة تقاريرها النهائية حول التغير المناخي، ما قد يفتح المجال لتعيين آخر ذي توجهات متطابقة أكثر مع الجمهوريين وترامب، في وقت يستعد البرنامج لإصدار تقييمه الخامس حول التغير المناخي، الذي يطلبه الكونغرس.

وبحسب موظفين حاليين وسابقين في الإدارة الأميركية، تحدثوا لـ«سي آن آن»، فقد ارتفعت نسبة الإحباط لدى ترامب وحلفائه المحافظين خلال الأسابيع الماضية من مديرة وكالة «سي آي إيه» (الاستخبارات المركزية)، جينا هاسبل، وهم يتهمونها بتأخير كشف الوثائق التي يعتقدون أنها تفضح مخططات ما يسمونه «الدولة العميقة» ضد حملة ترامب الانتخابية، وأيضاً خلال المرحلة الانتقالية بين باراك أوباما وترامب، عبر حمايتها الشهود والأساليب المتبعة في التحقيق بالتدخل الروسي. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على مدير «أف بي آي» كريستوفر راي.

ويخشى متابعون من أن تبقى مسألة الأمن القومي مرتبطة بمدير وكالة الأمن الوطني جون راتكليف، الموالي لترامب. وتحدث خبراء لـ«آن بي سي»، عن قلقهم من أن كل ذلك يحصل فيما تشتد التحديات الخارجية، ومنها ارتفاع نسبة العنف في أفغانستان وسط مفاوضات السلام، والجدل حول بقاء القوات الأميركية هناك، واستمرار دعم إيران للميليشيات عراقية تستهدف المصالح الأميركية، وتصعيد الصين في شرق آسيا، وارتفاع الهجمات الإرهابية في أوروبا. كما تبرز الخشية من تسريب إدارة ترامب وثائق محلية خطيرة.

ترجيح إقالة ترامب لمديري «أف بي آي» و«سي آي إيه»

ميلر أكد لقيادات البنتاغون أن «لا تغييرات مهمة ستحدث»

حلفاء وخصوم ينتظرون العهد الجديد

ترامب ضغط على الصين من كل الجهات (فرانسل برس)

تنتظر قوى دولية عدة، بدء عهد الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، رسمياً، في 20 يناير/كانون الثاني المقبل، للعمل وفق مسارات مغايرة لما كانت عليه في عهد الرئيس الخاسر في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني، دونالد ترامب. وفي السياق، دعا الاتحاد الأوروبي، أمس الثلاثاء، بايدن إلى «طي صفحة الماضي والقبول بشراكة جديدة عبر الأطلسي»، وصفها بأنها ستكون «العمود الفقري لحلف عالمي جديد». وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين: «صحة، مناخ، قطاع رقمي، إصلاح النظام المتعدد الأطراف المبني على قواعد ... هذه هي بعض المجالات الرئيسية التي اعتقد أن أوروبا يمكن أن تأخذ زمام المبادرة فيها، وتقترح برنامجاً إيجابياً جديداً مع الولايات المتحدة». وتدعو المفوضية الأوروبية واشنطن إلى السماح لها بفرض ضرائب على شركات التكنولوجيا العملاقة «التي خرجت من الأزمة محققةً أرباحاً أكبر ومكتسبةً جزءاً من السوق أكبر من أي وقت مضى». وغالبية هذه الشركات أميركية.

من جهته، هنأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بايدن بفوزه، مبدياً أمله في تعزيز العلاقات الثنائية. بدوره، قال وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، إن بلاده تتوقع حل القضايا التي تسمم العلاقات مع الولايات المتحدة، مضيفاً أن البحث عن حلول للصراع في سورية وليبيا، يتيح فرصاً جديدة لتحسين العلاقات. وتختلف تركيا مع الولايات المتحدة، شريكتها في حلف شمال الأطلسي، على قضايا تشمل سورية وشراء أنظمة منظومة الدفاع الصاروخية «أس 400» من موسكو. ونتيجة للخلاف حول المنظومة الدفاعية، ألغت واشنطن مشاركة تركيا في برنامج إنتاج طائرتها المقاتلة «أف 35» قائلة إن منظومة «أس 400» الروسية تعرّض الطائرة للخطر. وقال جاووش أوغلو، والذي كان يتحدث في أنقرة إلى دبلوماسيين أتراك، إن شراء منظومة «أس 400» تم، مضيفاً أن «إبعاد تركيا عن برنامج الطائرة أف 35، سيؤثر سلباً على الاستراتيجية الدفاعية لحلف شمال الأطلسي».

أما بالنسبة للصين، فيرى خبراء أن بايدن أقل هجومية من ترامب، لكن إدارته ستضيق الخناق على بكين، في ما يتعلق بالتجارة وحقوق الإنسان والأمن. وبعد أربع سنوات من إدارة ترامب الذي فرض رسوماً جمركية على السلع الصينية، والقى باللوم على بكين في تفشي فيروس كورونا، وعد بايدن بأن يكون تعامله مع الصين ذا نبرة متزنة، وأن يعيد توحيد التحالفات المزقة على المسرح العالمي، وهي خطوات قد تحمل تهديداً جيوسياسياً أكثر حدة بالنسبة إلى بكين.

في السياق، قال ادم تي، وهو مدير مركز «تشاينا بوليسي سنتر» ومقره في كانبيرا، إن «ترامب تبنّى سياسة شديدة العدوانية تجاه الصين، وحاول الضغط عليها من كل الجبهات». وأضاف «مع بايدن، أعتقد أننا سنرى نهجاً مدروساً أكثر وأكثر ذكاء وأكثر تحديداً للأهداف، نهجاً لا يركز على العدوانية فقط بل يأخذ في الاعتبار المنافسة الطويلة الأجل». ويقول محللون إن بايدن وعد بالتخلي عن سياسة ترامب «أميركا أولاً» التي أزعجت الحلفاء والمنافسين على حد سواء، وشهدت انسحاب الولايات المتحدة من المنتديات الدولية من بينها منظمة الصحة العالمية واتفاق باريس للمناخ.

ومن المرجح أن يصلح الديمقراطي الذي روّج للمصالحة والشراكة في الأيام التي تلت فوزه في الانتخابات، التحالفات من أوروبا إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من أجل بناء جبهة موحدة ضد طموحات الصين التكنولوجية والتجارية والأمنية.

في السياق، أشار أنطوني بلينكن وهو مستشار منذ فترة طويلة للرئيس المنتخب، إلى أن رئاسة بايدن ستكون جاهزة «للتصدي للعدوان» من جانب الصين. أما إيفان ريسنيك للدراسات الدولية» في جامعة نانيانغ التكنولوجية في سنغافورة، فاعتبر أنه «من المحتمل أن نرى سياسة أكثر تماسكاً وأكثر تصادمية بشأن القضايا الجيوسياسية»، ما يجعل الصينيين متوترين جداً».

(فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

إسرائيل: اسقطنا مسيّرة لحزب الله

أعلن المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي باللغة العربية أفيخاي أدرعي، أمس الثلاثاء، إسقاط طائرة مسيّرة تابعة لحزب الله، اخترقت «المجال الجوي الإسرائيلي» من لبنان. وأضاف أن «القوات تابعتها طيلة الوقت حتى إسقاطها من دون أن يشكّل ذلك أي خطر على البلدات المجاورة». ويسود الهدوء الحذر على جانبي الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة منذ شهر يوليو/تموز الماضي، بعد مقتل عنصر من حزب الله في سورية.

(العربي الجديد)

إيران: العفو عن 157 متظاهراً

أعلنت السلطة القضائية في إيران، أمس الثلاثاء، أن 157 مدانًا في قضايا ذات طبيعة أمنية، كانوا ضمن نحو أربعة آلاف شخص شملهم عفو أصدره المرشد علي خامنئي (الصورة)، الأسبوع الماضي. وقال المتحدث باسم السلطة القضائية غلام حسين إسماعيلي، في مؤتمر صحافي، إن «157 مدانًا بتهم الدعاية ضد الدولة، والتجمع، والتآمر ضد الأمن القومي، والمشاركة في أعمال شغب في أعوام 2017 و2018 و2019، وأعوام سبقتها، تم العفو عنهم». مع العلم أنه نادراً ما تشمل قرارات العفو، الصادرة إجمالاً على هامش مناسبات دينية، مدانين في قضايا أمنية.

(فرانس برس)

أفغانستان: مقتل قيادي من «القاعدة»

أعلنت وكالة المخابرات الأفغانية، أمس الثلاثاء، أن قوات الأمن قتلت قيادياً بارزاً في تنظيم «القاعدة»، جنوبي أفغانستان، واتهمت حركة «طالبان» بإيوائه، مع أن الحركة وافقت على قطع العلاقات مع الجماعات المتشددة، بما فيها «القاعدة»، بموجب اتفاق مع الولايات المتحدة جرى توقيعه في 29 فبراير/ شباط الماضي في العاصمة القطرية الدوحة.

(رويترز)

«طالبان» تدعو بايدن للالتزام باتفاق السلام

دعت حركة «طالبان»، أمس الثلاثاء، الإدارة التي سيشكلها الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى التمسك باتفاق 29 فبراير/ شباط الماضي، لسحب القوات الأميركية من أفغانستان. وفي أول تعليق لها على نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، ذكرت «طالبان» في بيان: «تود الإمارة الإسلامية أن تشدد للرئيس الأميركي المنتخب الجديد والإدارة التي سيشكلها، على أن تطبيق الاتفاق هو أكثر الأدوات معقولية وفعالية لإنهاء الصراع بين بلدينا».

(رويترز)

النمسا: مهاجم فيينا تصرف بمفرده

أعلن قائد شرطة فيينا النمساوية غيرهارد بورستل (الصورة)، أمس الثلاثاء، أنه لا توجد حالياً أي مؤشرات على أن منفذ هجوم فيينا، كوجتيم فيزولاي، الذي قتل أربعة أشخاص في إطلاق نار عشوائي، الأسبوع الماضي، تلقى مساعدة لتنفيذ الاعتداء. وأضاف في مقابلة مع إذاعة «أو آر إف»، أنه «حتى الآن لا توجد مؤشرات تفيد بأنه علينا استبعاد نظرية الجاني المنفرد».

(رويترز)

الحدث

خلافات بين المشاركين في ملتقى تونس حول المسودة الأممية... ولجنة «5+5» تجتمع في سرت

ليبيا: مشاورات سياسية وعسكرية

بدأ الملتقى الليبي، المنعقد في تونس، يواجه خلافات داخلية، ومعارضات خارجية، وذلك بالتزامن مع انطلاق اجتماعات اللجنة العسكرية (5 + 5) في سرت الليبية. وفي حين استنكر قادة من قوات حكومة الوفاق مشاركة ممثلين عن اللواء المتقاعد خليفة حفتر في الملتقى، فإن كتلاً انتقدت تسرع البعثة الأممية بتقرير مصير الليبيين

طرابلس، تونس ـ **العربي الجديد**

بدأت الخلافات حول «شكل الفترة التمهيدية المقبلة» التي تقترحها الأمم المتحدة تضرب الملتقى الليبي المنعقد في تونس، في الوقت الذي انطلقت فيه أعمال اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5 +5) التي تضم ممثلين عن قوات حكومة الوفاق وميليشيات خليفة حفتر، في مقرها الدائم في مدينة سرت وسط البلاد.

وأعلنت البعثة الأممية في ليبيا، ليل أمس الأول، بدء اللجنة العسكرية المشتركة (5 +5) اجتماعاتها في مقرها الرسمي بمدينة سرت، مشيرة إلى أن المشاركين في الاجتماعات، التي ستستمر حتى 13 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، سيستكملون بحث «آليات تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، إضافة إلى استكمال تشكيل اللجان الفرعية المتخصصة» التي بدأوا تشكيلها في اجتماع غدامس، بهدف «الإسراع في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار». وفيما تدفع البعثة الأممية باتجاه بدء المسؤولين العسكريين في تطبيق الاتفاق العسكري، لإبعاد خطر السلاح وعودة القتال وتأثير كل ذلك على أي توافق سياسي مرتقب، استأنف أعضاء ملتقى الحوار السياسي، أمس الثلاثاء، اليوم الثاني من اجتماعاتهم في تونس، وسط خلافات بينهم حول أولويات المرحلة السياسية المقبلة. وأعلنت البعثة طرحها لوثيقة حملت مسمى «البرنامج السياسي الوطني للمرحلة التمهيدية للحل الشامل». وقالت إنها «تخضع للتداول والنقاش في ملتقى الحوار السياسي». وأوضحت أن الأطراف المجتمعة، اتفقت على معالجة حالة الانسداد الحالي، عبر العملية السياسية الليبية «المرحلة التمهيدية للحل الشامل». وأشارت إلى أن الوثيقة، التي تضمنت سبع مواد، تُحدد عبر لوائح ومبادئ سبيل إنهاء الأزمة والتوصل إلى حل شامل بتشكيل حكومة وحدة وطنية. وبحسب ما رشح من معلومات، فإن الجلسة شهدت مناقشة ملاحظات المشاركين على المادتين السادسة والسابعة من وثيقة البرنامج السياسي الذي نشرت مسودته بعثة الأمم المتحدة كاملة. وتتحدث الفقرة السادسة عن الحد من المركزية وضرورة تعزيز الحكم المحلي ومنح البلديات وباقي المؤسسات المحلية الصلاحيات القانونية. وتتحدث المادة السابعة عن وحدة المؤسسات السيادية المدنية والعسكرية وحمايتها من الانقسام ومن أشكال التوظيف.

وقالت مصادر ليبية مسؤولة، مقربة من مجلسي النواب والدولة، إن جلسة أمس الأول سادها خلاف واسع بين الأعضاء حول أولويات المرحلة السياسية المقبلة، وسط تحفظ بعضهم على الوثيقة الأممية التي حددت ملامح المرحلة المقبلة، بمرور البلاد على مرحلة انتقالية عمرها 18 شهراً لتحديد الفترة الانتقالية الجديدة، ولعدم للوصول إلى مرحلة دائمة عبر انتخابات عامة. وأشارت إلى أن الخلافات انتهت إلى مطالبة فريق باعتماد خريطة الطريق الأممية التي أوضحتها الوثيقة، لكن فريقاً آخر يطالب بضرورة أن تناط مهمة التوافق على قاعدة دستورية والإشراف على تنظيم الانتخابات بالملتقى وليس بالسلطة الجديدة كما نصت عليها الوثيقة. واعتبر هذا الفريق أن «ذلك يشكل أفضل الضمانات لعدم تكرار الأخطاء التي وقعت فيها صياغات اتفاق الصخيرات، التي أوكلت المهمة للمجلس الرئاسي الذي عجز عن إنجاز هذا الاستحقاق، ما أدى إلى عرقلة تنفيذ الاتفاق».

وعبّر الأكاديمي الليبي ياسين العريبي، في حديث مع «العربي الجديد» عن مخاوفه من انزلاق الملتقى وأعماله إلى خلافات أوسع بسبب انتماءاتهم المناطقية والسياسية، معتبراً أن البعثة تسرعت في عقد الملتقى قبل بناء جسور من الثقة بين السياسيين وليس العسكريين فقط. وأكد العريبي، لـ«العربي الجديد»، أن الوثيقة الأممية المطروحة يعتريها الكثير من العيوب. وأوضح أن «تجاوز البعثة استكمال جلسات المسار الدستوري، وإصرارها على المرور إلى المرحلة الدائمة عبر مرحلة تمهيدية، تركا ثغرة كبيرة في الوثيقة المطروحة ظهرت في أولى الجلسات»، معتبراً أن مطلب توضيح شكل الانتخابات وقاعدتها وعدم تركها بيد السلطة الجديدة «مطلب مقنع جداً». وأشار إلى أن اختلاف الانتماءات وخلفيات الأعضاء سيؤدي إلى عدم تمكنهم من الاجتماع على رأي واحد أو التمكن من التوصل إلى التعديل المطلوب على اتفاق الصخيرات، الموقع في العام 2015، الذي يمكن أن يحقق توافقاً يفضي إلى سلام دائم. واستنكر قادة فصائل عسكرية منضوية ضمن قوات حكومة الوفاق مشاركة ممثلين عن «مجرم الحرب (خليفة) حفتر» في جلسات الملتقى، مشددين على أن «من تورط في ارتكاب جرائم حرب» لا حوار معه. وأكد بيان القادة، خلال وقفة احتجاجية بطرابلس مساء الإثنين الماضي، رفضهم لنتائج الملتقى «الذي لا يمثل قوات عملية بركان الغضب ومقاتليها». واتهموا البعثة الأممية بالسعي لتمكين ممثلي «مجرم الحرب حفتر»، من شغل مناصب في المجلس الرئاسي الجديد وحكومته، وأنها «خرجت عن اختصاصاتها وتحولت إلى بعثة لممارسة الوصاية على الليبيين وحكم ليبيا نيابة عنهم».

وفي السياق، وجهت قوى ليبية مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، مستنكرة تجاهل «عدد من المطالب الوطنية والحقوقية». وعبّرت المذكرة، التي حملت اسم الهيئة الطرابلسية والهيئة البرقاوية وكتلة فزان الوطنية وأعضاء من مجلس الدولة ونشطاء مدنيين، عن استغرابها «الاستعجال في عقد الاجتماع المخصص للحوار بتونس وتقرير مصير الشعب الليبي دون ترتيب، والبحث في من يحق لهم تمثيل الشعب الليبي في هذا الحوار». واعتبرت أن آلية اختيار أعضاء الملتقى «غير واضحة». وأشارت إلى أن «القوائم التي تم اعتمادها للحوار في الملتقى لا تمثل الشعب الليبي على الإطلاق». وبينما طالبت المذكرة بضرورة «محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات وجرائم الحرب في ليبيا»، فقد شددت على ضرورة الدخول للمرحلة المقبلة من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية مباشرة.

في المقابل، رأى الباحث السياسي الليبي بلقاسم كشادة أن الخلافات في الملتقى «مخاض طبيعي»، موضحاً أن «البلاد لا تزال تعاني خلافات سياسية على خلفية الحرب، وبالتالي، فإن رصد النتائج من المقدمات استعجال». ورجح كشادة، في حديث لـ«العربي الجديد»، خروج الملتقى بتوافق سياسي نسبي. وقال: «لا يوجد توافق سياسي كلي في أي عملية حوار، والمهم هو سد ما يُستطاع من ثغرات في اتفاق الصخيرات بشأن السلطة الجديدة». وعن المرحلة ما بعد التمهيدية، أكد أن القاعدة الدستورية تشير إلى التزام بحوار مجتمعي مع الاستعانة بخبرات قانونية، في بما يمكّن من صياغة قانون انتخابي، في ظل أجواء من هدوء الحرب وتراجع تأثير السلاح، وهو ما يتوفر بين أعضاء الملتقى بخلفياتهم السياسية.

تباين داخل الملتقى حول أولويات المرحلة السياسية المقبلة

استنكر عسكريون من الوفاق مشاركة ممثلي حفتر في الملتقى

اختلاف انتماءات الأعضاء يصعّب التوافق على رأي واحد (فتحي بلعيد/فرانس برس)

بنغازي: اغتيال ناشطة

اعلن المكتب الاعلامي لوزارة الصحة بحكومة الوفاق، امس الثلاثاء، اغتيال مسلحين الناشطة الحقوقية حنان البرعصي، بمدينة بنغازي. واكد رئيس المكتب الاعلامي للوزارة الامين الهاشمي وصول جثمان البرعصي الى مستشفى بنغازي. ومنذ نحو عام، اشتهرت البرعصي، عبر عشرات الفيديوهات التي كانت تبثها عبر منصّة حقوقية اهلية تديرها باسم «منظمة الرحمة لرد المظالم»، بانتقادها الواسع لسياسات مليشيات خليفة حفتر في بنغازي.

رصد

أردنية تقترع في عمان أمس (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

انتخابات الأردن: شراء أصوات وتأثير على الناخبين

عمان ـ **العربي الجديد**

رصد فريق التحالف الوطني لمراقبة الانتخابات في الأردن ظاهرة شراء أصوات في بعض مراكز الاقتراع، فيما تلقى فريق نقابة المحامين الأردنيين للرقابة على الانتخابات نحو ألف ملاحظة حول سير عملية الاقتراع. وأعلن فريق التحالف الوطني لمراقبة الانتخابات النيابية، الذي يقوده المركز الوطني لحقوق الإنسان، وبلغ عدد أعضائه نحو 1750 مراقباً ومراقبة، في بيان أمس الثلاثاء، أنه رصد انتشار ظاهرة شراء الأصوات في بعض مراكز الاقتراع في الرمثا ومادبا وعمان. وأشار إلى محاولة موظفي اقتراع رسميين التأثير على إرادة الناخبين من خلال إيماءات معينة في بعض مراكز الاقتراع، وعدم تعاون بعض رؤساء اللجان الانتخابية مع المراقبين من خلال عدم الإدلاء بأية معلومات حول أعداد الناخبين، ومنع أحد مراقبي التحالف من ذوي الإعاقة السمعية من القيام بعمله. وأشار ناخبون، بحسب التحالف، إلى وجود تأثير على إرادتهم من خلال محاولة التأثير عليهم من قبل مندوبي المرشحين ومديري حملاتهم الانتخابية، ومرافقة المرشح للناخب إلى داخل غرفة الاقتراع والتأثير عليه. وأعلن فريق نقابة المحامين الأردنيين للرقابة على الانتخابات، في بيان، تلقيه نحو ألف ملاحظة حول سير عملية الاقتراع. وأشار إلى أن أبرز الملاحظات هي عدم جاهزية مراكز الاقتراع من حيث تعطل أجهزة القارئ الآلي للهويات وإدخال الرقم الوطني يدوياً، وعدم وجود بطاقات اقتراع حتى الساعة السابعة والربع صباحاً في بعض مراكز الاقتراع وانقطاع التيار الكهربائي عن أحد مراكز الاقتراع في البادية الوسطى.

الإنترنت باستمرار وعدم وجود شاشة تبين اسم الناخب وعدم إظهارها بشكل واضح على الشاشة.

ورصد الفريق، الذي يترأسه عضو مجلس النقابة، ومقرر لجنة الحريات العامة المحامي ولبد العدوان، شبهة شراء أصوات انتخابية في عدد من الدوائر، بالإضافة إلى التصويت العلني في أكثر من مركز اقتراع وازدحام من قبل الناخبين عند الصندوق داخل غرفة الاقتراع، فضلاً عن رصد عملية التصوير لدفاتر الاقتراع من قبل الناخبين. وحول إجراءات السلامة العامة، أشار الفريق إلى عدم توفر معقمات في مراكز الاقتراع، وعدم التزام بعض أعضاء اللجان ارتداء الكمامات، واستخدام جميع الناخبين لقلم واحد، بعكس التعليمات التي تنص عليها هيئة الانتخابات بأن يكون لكل ناخب قلم للوقاية من كورونا.

ورصد الفريق وجود دعاية انتخابية من قبل مؤازرين للمرشحين داخل مركز الاقتراع وأمامه.

إلى ذلك، نفى الناطق باسم الهيئة المستقلة للانتخاب جهاد المومني، أمس الثلاثاء، ما نُشر عن إيقاف عملية الانتخاب بسبب مصابي كورونا. وحول الفيديوهات التي يتم تداولها عن المال الفاسد وشراء الأصوات، أكد المومني، في مؤتمر صحافي، أن الهيئة المستقلة للانتخابات اطلعت، من خلال لجنة خاصة شكلتها، على الفيديوهات، التي تم تحويل بعضها للأجهزة الأمنية للتحقيق فيها أو للادعاء العام. وقال إن جميع قضايا المال الأسود التي تعاملت معها الهيئة تم تحويلها للادعاء العام، وبلغ عددها 20 قضية، نافياً الأخبار المتداولة حول انقطاع التيار الكهربائي عن أحد مراكز الاقتراع في البادية الوسطى.

شرق غرب

مقاطعة أوروبية لـ«مؤتمر اللاجئين» بدمشق

أعلن الاتحاد الأوروبي، أمس الثلاثاء، عدم مشاركته في مؤتمر اللاجئين الذي ينظمه النظام السوري، اليوم الأربعاء وغداً الخميس، في العاصمة السورية دمشق، برعاية روسية. وذكر منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل (الصورة)، أن «المؤتمر سابق لأوانه». وأضاف في بيان أن «الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لن يحضروا هذا المؤتمر»، مضيفاً أن الكتلة المكونة من 27 دولة تعتقد أن «الأولوية في الوقت الحاضر هي العمل على تهيئة الظروف، لعودة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم».

(أسوشييتد برس)

إثيوبيا: الجيش يسيطر على مطار في تيغراي

أعلنت وسائل الإعلام الرسمية الإثيوبية، أمس الثلاثاء، أن القوات الاتحادية سيطرت على مطار حميرا في منطقة تيغراي في شمال البلاد، في تطور ميداني لأديس أبابا في مواجهة «جبهة تحرير شعب تيغراي». وأشارت قناة «فانا» المحلية إلى أن تشكيلات من قوات تيغراي استسلمت خلال الاستيلاء على المطار بالقرب من الحدود مع السودان وإريتريا. ولفتت إلى أن الجيش سيطر أيضاً على طريق يؤدي من البلدة إلى الحدود السودانية. لكن مكتب الاتصال التابع للحكومة المحلية في منطقة تيغراي، ذكر أن سكان حميرا يحيون حياتهم العادية، من دون أن يعلق على وضع المطار.

(رويترز)

بريطانيا تطرد دبلوماسيين بيلاروسيين

أعلن وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن بلاده طردت دبلوماسيين بيلاروسيين اثنين، رداً على إجراء مماثل اتخذته بيلاروسيا ضد دبلوماسيين بريطانيين اثنين أول من أمس الاثنين. وذكر راب في تغريدة على «تويتر» أن «بريطانيا لن ترهبها محاولات نظام (الرئيس البيلاروسي ألكسندر) لوكاشينكو منعنا من التحدث عن الانتخابات المزورة».

(فرانس برس)

وفاة رئيس مالي الأسبق

توفي الرئيس المالي الأسبق أمادو توماني توريه، مساء الاثنين. الثلاثاء عن 72 عاماً، في تركيا التي كان نقل إليها لأسباب صحية. وارتبط اسم توريه العسكري السابق الذي دخل المعترك السياسي، بالعملية الديمقراطية في مالي مطلع التسعينيات. وترأس بلاده بين عامي 2002 و2012 قبل أن يطيحه انقلاب عسكري.

(فرانس برس)

بدء محاكمة متهمين في اعتداءات إسبانيا 2017

بدأت محاكمة ثلاثة رجال متهمين بمساعدة الخلية الجهادية المسؤولة عن الاعتداءين اللذين أوقعا 16 قتيلاً، في مدينتي برشلونة وكامبريلس الإسبانيتين في عام 2017. وتستمر المحاكمة في المحكمة الوطنية في سان فرناندو دي إيناريس في العاصمة مدريد وسط رقابة أمنية مشددة من الشرطة، حتى 16 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

(فرانس برس)

تقرير

مصالحة درعا والسويداء تُزعج مليشيات النظام

نجح وجهاء من درعا والسويداء في التوصّل لاتفاق ثنائي، يسمح بتخفيف التوتر بينهما، الأمر الذي أزعج المليشيات التي تدعمها إيران وقوات النظام

عدنان أحمد

بعد توتر تخللته اشتباكات وعمليات خطف متبادلة، توصّل وجهاء من محافظتي درعا والسويداء، جنوبي سورية، أول من أمس، إلى اتفاق مصالحة، وسط ارتياح شعبي، في مقابل انزعاج ضمني من النظام السوري والمليشيات الموالية له، إذ قضى الاتفاق بإبعاد قوات النظام عن المنطقة موضع النزاع، وبموجب الاتفاق أخلى عناصر «اللواء الثامن»، الذي يقوده أحمد العودة، والتابع لـ«الفيلق الخامس» المدعوم من روسيا، النقاط العسكرية المنتشرة في بلدة القريا، جنوبي السويداء، على الحدود الإدارية مع محافظة درعا.

وذكر مصدر محلي لـ«العربي الجديد»، أن تنفيذ الانسحاب من أراضي البلدة هو أول بنود الاتفاق، على أن تلي ذلك خطوات باتجاه إجراء مصالحات عشائرية تتعلق بالقتلى والمخطوفين بين الطرفين. وأوضح أن الاتفاق تمّ بين قيادة «اللواء الثامن» ووجهاء من مدينة بصرى الشام مع وجهاء من محافظة السويداء، على رأسهم الأمير لؤي الأطرش وشيخ العقل حمود الحناوي، في المنطقة الفاصلة بين بصرى الشام والقريا. وقضى بتسليم النقاط التي ينسحب منها «اللواء الثامن» لفصائل محلية من أبناء السويداء فقط، وليس لأي جهات عسكرية أخرى، تحديداً المليشيات التي تدعمها إيران، أو قوات النظام.

كما اتفق الجانبان على ضرورة مواجهة أي شخص يثير الفتنة بين المحافظتين، ومنع التدخلات الخارجية، ومعالجة كل أسباب التوتر المحتملة وعلى رأسها عصابات الخطف التي جرى التوافق على منعها من الاقتراب من المنطقة. كذلك تضمن الاتفاق إنشاء نقطتي مراقبة في المنطقة التي انسحب منها «اللواء الثامن»، واحدة لفصائل السويداء المحلية في بلدة القريا، وأخرى لـ«اللواء» ضمن أراضي بصرى الشام، مع ضرورة التنسيق بين الجانبين في الأسابيع الأولى لضمان عدم حصول أي خطأ. وأوضح الأطرش في بيان له أن انسحاب «اللواء الثامن» من أراضي بلدة القريا، جاء بعد سلسلة لقاءات جرت في محافظة السويداء خلال الأسابيع الماضية، «الفزعة» (التجمّع وقت الخطر) ثم يعودون لأعمالهم. ولفت إلى أنه «بشكل عام، يثير الاتفاق ارتياحاً بين الأهالي، نظراً لتدهور الأوضاع أخيراً بين المحافظتين المتجاورتين، مع تزايد عمليات الخطف والاشتباكات، وحالة التوتر والإرهاق التي يسببها ذلك للأهالي في كلتا المحافظتين».

وكانت بلدة القريا في ريف السويداء الغربي، شهدت في 29 سبتمبر/أيلول الماضي اشتباكات عنيفة، أسفرت عن مقتل عنصر من «الفيلق الخامس» و14 عنصراً من الفصائل المحلية في مدينة السويداء وإصابة 80 عنصراً آخرين، وذلك عندما هاجمت فصائل محلية من السويداء نقاط «الفيلق الخامس» في أراضي بلدة القريا، في محاولة لاستعادة الأراضي.

ويأتي ذلك في وقت تعيش محافظة درعا أجواء توتر مع قوات النظام، إثر مواجهات واشتباكات خلال اليومين الماضيين، أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى ومخطوفين. وأفادت مصادر، لـ«العربي الجديد»، بأن مواجهات الاتفاق فيما طالب آخرون بوجود «طرف ثالث» فيه، كي لا يقتصر على قيادة «اللواء الثامن» ووجهاء المنطقتين. ورأى أبو ريان أنه يتضح من خلال شريط الفيديو الذي صوّر مراسم الصلح، أن لجنة درعا تحمّل لجنة السويداء مسؤولية حفظ الأمن في الواقع على الطريق الواصل بين بلدة الكرك الشرقي ومدينة الحراك. في المقابل، تستمر المفاوضات بين وجهاء من بلدة الكرك الشرقي واللجنة الأمنية في مدينة درعا، التي تهدد باقتحام البلدة، في حال لم يتم تنفيذ مطالبها بتسليم أسلحة تقول إنها موجودة في البلدة.

النقاط التي ينسحب منها «اللواء الثامن» تسلم لفصائل السويداء

أبرزها اجتماع أولياء الدم في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ممن قُتل أبناؤهم في الاشتباكات التي وقعت في المنطقة.

من جهته، ذكر الناشط محمد أبو ريان أن بعض الأطراف لم تكن مرتاحة لهذا الاتفاق، خصوصاً النظام السوري والمليشيات الإيرانية، لأنه تم بعيداً عنها، فضلاً عن أنه قضى بإبعادها عن المنطقة موضع النزاع. وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد» أن مليشيا «الدفاع الوطني»، الفصيل المسلح النشط في محافظة السويداء والتابع للنظام، رفضت الاتفاق فيما طالب آخرون بوجود «طرف ثالث» فيه، كي لا يقتصر على قيادة «اللواء الثامن» ووجهاء المنطقتين. ورأى أبو ريان أنه يتضح من خلال شريط الفيديو الذي صوّر مراسم الصلح، أن لجنة درعا تحمّل لجنة السويداء مسؤولية حفظ الأمن في المنطقة التي انسحب منها عناصر «اللواء الثامن». لكن المشكلة أنه لا يوجد من بين المجموعات المسلحة المحلية في السويداء فصيل متفرغ للعمل العسكري، لأن جميع المسلحين في السويداء يحملون السلاح ويمارسون أعمالاً أخرى في الوقت نفسه، وفي حال حدوث طارئ يستنفرون بنظام

تعيش درعا أجواء توتر مع قوات النظام (محمد أبازيد/فرانس برس)

تقرير

مقايضة روسية تركية تشمل إدلب وكاراباخ؟

تعمل القوات التركية على الانسحاب من النقاط التي تحاصرها قوات النظام السوري في إدلب، وذلك فيما يبدو أنه جاء بناء على مقايضة مع روسيا

جلال بكور
إسطنبول ـ **جابر عمر**

وصلت القوات التركية عملية الانسحاب من نقاط محاصرة في إدلب، والعمل على إعادة توضيع قواتها، وهو ما ربطته مصادر في أنقرة تحدثت مع «العربي الجديد» بأنه يأتي في إطار مقايضة بين أنقرة وموسكو تتعدى سورية لتشمل التسوية التي تم التوصل إليها في إقليم ناغورنو كاراباخ، المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان. وعمل الجيش التركي، أمس الثلاثاء، على سحب قواته من مناطق سيطرة النظام السوري، في وقت يواصل فيه التجهيز لسحب قواته من نقطة شير مغار، تزامناً مع بناء نقطة جديدة في جبل الزاوية جنوب إدلب، وذلك في إطار تفاهمات جديدة مع القوات الروسية في سورية. وقالت مصادر، لـ«العربي الجديد»، إن القوات التركية المتمركزة في النقطة الثالثة في جبل عقيل بالقرب من مدينة دارة عزة بدأت بالانسحاب باتجاه المدينة، ما أثار الخوف في المدينة من نية الجيش التركي الانسحاب من المنطقة بشكل كامل.

وقال مصدر عسكري، لـ«العربي الجديد»، إن الجيش التركي لن ينسحب من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وإنما سيقتصر انسحابه على المناطق التي وقعت تحت سيطرة قوات النظام خلال الحملة الأخيرة التي شنها على المنطقة بدعم روسي نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي. وأوضح أن الجيش التركي بدأ في بناء نقطة جديدة له على أطراف بلدة البارة بجبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي جنوب الطريق الدولي «أم 4»، وذلك تزامناً مع استمرار عمليات تفكيك النقطة التركية المتمركزة في شير مغار بريف إدلب الجنوبي الغربي المتاخم لريف حماة الشمالي الغربي. وكانت مصادر قالت، الأحد الماضي، إن القوات التركية بدأت أيضاً بالانسحاب من نقطة معرحطاط الواقعة على طريق حلب ـ دمشق الدولي جنوب إدلب، وذلك بعد أيام من سحب كامل النقطة التركية في مورك بريف حماة. ومن المتوقع، وفق المصادر، أن يقوم الجيش التركي بسحب كافة نقاطه التي وقعت ضمن مناطق سيطرة النظام، وهي 14، تتوزع في أرياف حماة وإدلب وحلب. وبالتزامن مع سحب هذه النقاط، يقوم الجيش التركي ببناء نقاط جديدة في مناطق أخرى خارجة عن سيطرة النظام. وأوضحت المصادر أن رتلين للجيش التركي دخلا، أمس الثلاثاء، من معبر كفرلوسين الحدودي مع تركيا وتوجها نحو ريف إدلب الجنوبي. في هذه الأثناء قالت مصادر دبلوماسية تركية، لـ«العربي الجديد»، إن إعادة القوات التركية تموضعها داخل إدلب والانسحاب من النقاط المحاصرة، جاءا لترتيب التفاهمات التي جرت في إقليم ناغورنو كاراباخ، بين أرمينيا وأذربيجان برعاية تركية روسية. وبينت أن تركيا لم تكن لتنسحب من دون أي مقابل، لكن هذه المرة كانت المقايضة مرتبطة بملف خارجي مستجد، وهو ناغورنو كاراباخ. ولفتت إلى أن الانسحاب التركي من نقاط المراقبة رافقه انسحاب أرمني من الإقليم المتنازع عليه.

وبينت المصادر التركية المطلعة أن روسيا ضغطت بشكل كبير على تركيا للانسحاب من مناطق جنوب الطريق الدولية «أم 4»، وإتمام التوافقات. وهددت بالمشاركة بعمل عسكري بشكل مباشر إلى جانب قوات النظام، بشكل يُعقد الرد التركي على قوات النظام في أي تقدم عسكري، فتم التوصل إلى هذا الترتيب وتحقيق مكاسب مشتركة، وتجنيب المنطقة عملاً عسكرياً كبيراً. وشددت المصادر نفسها على أن المنطقة أمام تهدئة مؤقتة ومرهونة بأي مستجدات أو تطورات، وستبقى تركيا تواصل مطالبها بسيطرة المعارضة على تل رفعت والقرى التسع المرتبطة بها. كما أن التهدئة ستكون مرتبطة أيضاً باستكمال تطبيق التفاهمات في المنطقة.

من جهة ثانية، واصلت قوات النظام السوري خرق اتفاق وقف إطلاق النار حيث هاجمت مواقع للمعارضة والفصائل المسلحة على محور قرية المشاريع بسهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي، دارت على أثرها اشتباكات عنيفة أوقعت خسائر بشرية من الطرفين، فيما لم تتمكن قوات النظام من تحقيق تقدم في المحور.

واصل الجيش التركي سحب قواته من النقاط المحاصرة (كرم المصري/Getty)

الحدث

بعد شهر ونيّف على معارك إقليم ناغورنو كاراباخ، الأعنف منذ حرب 1988 ـ 1994، بين أرمينيا وأذربيجان، أُعلن مساء الاثنين ـ الثلاثاء عن اتفاق لوقف النار في روسيا، بشروط أذرية وبطعم الاستسلام للأرمن

ناغورنو كاراباخ

اتفاق سلام بتوقيت روسيا وشروط أذربيجان وبطعم الاستسلام لأرمينيا

سامر إلياس

بعد أكثر من 40 يوماً على المعارك بين أرمينيا وأذربيجان في إقليم ناغورنو كاراباخ والمناطق المحيطة به، أعلن الكرملين «خروج الدخان الأبيض» والتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين البلدين. اتفاق يكرّس تقدم الجيش الأذري عسكرياً، ويتضمن خطوات زمنية محددة لانسحاب أرمينيا من سبع مناطق أذرية محتلة منذ عام 1994، ونشر قوات روسية لحفظ السلام لتأمين ممر يربط ستيباناكيرت، عاصمة الإقليم مع الأراضي الأذرية، بالإضافة إلى ضمان التواصل بين منطقة ناخيتشيفان، وهي جيب أذري داخل الأراضي الأرمينية، مع كامل أذربيجان. وفي حين عمت الأفراح في باكو احتفالاً بالاتفاق و«إجبار أرمينيا على الاستسلام وفق الشروط الأذرية»، تنذر الأوضاع في يريفان بثورة غضب عارمة ضد الحكومة. ومع تأكيد روسيا على عدم مشاركة فرنسا والولايات المتحدة في الاتفاق الحالي، فإنها لم تستبعد نشر نقاط عسكرية تركية للإشراف على وقف إطلاق النار داخل الأراضي الأذرية، رغم تشديدها على أن القوات الروسية هي الوحيدة المخولة بحفظ السلام على ممر لاشين الواصل بين ناغورنو كاراباخ وأرمينيا.

وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كلمة عبر الفيديو مساء الإثنين ـ الثلاثاء، أنه وقع مع نظيره الأذري إلهام علييف ورئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان إعلاناً مشتركاً لوقف إطلاق النار اعتباراً من منتصف الليل نفسه حسب توقيت موسكو. وكشف أن الاتفاق نصّ على توقف القوات الأرمينية والأذرية عند مواقعها الحالية، وانتشار قوات حفظ السلام الروسية على امتداد خط التماس في ناغورنو كاراباخ والممر الواصل بين الإقليم وأراضي أرمينيا. وأعرب بوتين عن أمله في أن يسمح الاتفاق بتسوية النزاع على أساس عادل وبما يخدم مصالح الشعبين الأذري والأرمني، مشيراً إلى أن موسكو تنطلق من أن الاتفاق «سيوفر الظروف الضرورية لتسوية شاملة ومستدامة للنزاع في كاراباخ».

وحسب وكالات الأنباء الروسية، فإن الاتفاق يتضمن تسعة بنود أولها وقف إطلاق النار عند خطوط التماس الحالية، وإعادة منطقة أغدام وأراضي جمهورية أذربيجان التي تحتلها أرمينيا إلى الجانب الأذري بحلول 20 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. وبوشر نشر قوة روسية قوامها 1960 عسكرياً و90 ناقلة جند مدرعة و380 آلية ومعدات متخصصة، على طول «خط التماس» لحفظ السلام على طول الخط الفاصل بين ناغورنو كاراباخ وممر لاشين، بالتوازي مع انسحاب القوة العسكرية الأرمينية. ونصّ الاتفاق على استمرار مهمة قوات السلام الروسية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بموافقة الطرفين. وبموجب الاتفاق أيضاً يجب على أرمينيا إعادة مقاطعة كيلباجارسكي الأذرية المحتلة بحلول يوم الأحد المقبل، ومنطقة ممر لاشين بحلول 1 ديسمبر/كانون الأول المقبل. وأكد الاتفاق على ضرورة عودة جميع النازحين واللاجئين إلى إقليم ناغورنو كاراباخ، بإشراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إضافة إلى إلغاء الحظر المفروض على جميع الروابط الاقتصادية والنقل في المنطقة. وتعهّدت أرمينيا بضمان النقل بين المناطق الغربية لأذربيجان وجمهورية ناخيتشيفان ذات الغالبية الأذرية المحاطة بالأراضي الأرمينية، مع السماح ببناء خطوط نقل جديدة بين المنطقتين. وسيخضع التنفيذ لمراقبة حرس الحدود الروسي. وفي حين أكدت أذربيجان أن قوات تركية سوف تكون في عداد قوات حفظ السلام، نفت موسكو وجود أي بند يتضمن ذلك. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا في تصريحات لإذاعة «إيخو موسكفا»: «نحن نتحدث عن قوات حفظ السلام التابعة لروسيا. وعندما سيتم نشر نص البيان، لن يكون لدى أحد أي شك، أود أن ألفت الانتباه مرة أخرى إلى حديث الرئيس الروسي عن قوات حفظ السلام الروسية في المنطقة على طول خط التماس في ناغورنو كاراباخ».

من جانبه أكد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، أن قوات السلام المنتشرة في منطقة ممر لاشين ستكون روسية، وحول وجود قوات تركية، نوّه إلى أن الحديث يدور عن «إنشاء مركز على الأراضي الأذرية لمراقبة شروط وقف إطلاق النار». وشدّد على أن هذه القوات ستنتشر في أذربيجان، مضيفاً «ستكون تفاصيل نشر مركز المراقبة المشترك موضوع اتفاق منفصل». وحسب التسريبات، ينصّ البند الخامس من الاتفاق على أنه «من أجل زيادة فعالية الرقابة على تنفيذ الاتفاقات من قبل أطراف النزاع، سيتم إنشاء مركز سلام لرصد وقف إطلاق النار».

شوشة نقطة التحول مرة أخرى

وجاء الاتفاق الثلاثي بعد ساعات على إعلان علييف سيطرة الجيش الأذري على 23 قرية تقع في ست محافظات تحيط بإقليم ناغورنو كاراباخ، بعد يوم على إعلانه السيطرة على مدينة شوشة الاستراتيجية في الإقليم. وكما في الحرب السابقة (1988 ـ 1994)، شكّل انتزاع شوشة انتصاراً كبيراً لأذربيجان بعد ستة أسابيع من المعارك، فالمدينة تقع على رأس تلة على بعد 15 كيلومتراً فقط عن ستيباناكيرت، عاصمة الإقليم، وعلى طريق رئيسي يربط الجمهورية غير المعترف بها دولياً بأرمينيا، الداعمة للانفصاليين الذين يقاتلون من أجل انفصال الإقليم واستقلاله. وللمدينة قيمة رمزية بالنسبة للأذريين الذين يعتبرونها قلب ناغورنو كاراباخ الثقافي، وكانوا يشكّلون معظم سكانها حتى أواخر الثمانينيات، مع وجود أقلية أرمينية. وفي الأيام الأخيرة، تحدث المعسكران عن معارك عنيفة في محيط شوشة، في وقت سيطرت أذربيجان على أجزاء مهمة من أراضي كاراباخ خصوصاً في الجنوب. ويوم الأحد قال علييف في خطاب تلفزيوني: «بكثير من الفخر والسعادة، أبلغكم بأنه تم تحرير بلدة شوشة»، معتبراً أن 8 نوفمبر «سيدخل التاريخ بالنسبة للشعب الأذري»، باعتباره اليوم الذي «عدنا فيه إلى شوشة». وتابع: «مسيرتنا للتحرير مستمرة»، و«سنمضي حتى النهاية، حتى التحرير الكامل لكافة الأراضي المحتلة». ورأى مراقبون حينها أن الخطاب شكل إعلاناً للنصر تبعته احتفالات في جميع المدن الأذرية.

ومعلوم أن أذربيجان خسرت شوشة في 9 مايو/أيار 1992، وحينها شكلت نقطة انعطاف مهمة في الحرب، مع فقدان باكو نتيجتها آخر معاقلها في الإقليم. وأدى سقوط المدينة إلى ظهور نظريات المؤامرة المختلفة في أذربيجان، وأشعل الصراعات السياسية في باكو. وفي نهاية 1993 اعتقل وزير الدفاع الأذري السابق رحيم غازييف، بتهمة «الخيانة العظمى» وتسليم شوشة. وتم القبض على رئيس الأركان العامة اللواء شاهين موسايف، بالتهمة نفسها. وكان الاستيلاء على المدينة أول انتصار عسكري كبير لتشكيلات ناغورنو كاراباخ خلال الحرب، وهزيمة خطيرة للجيش الأذري، وتمكن سكان ستيباناكيرت من الخروج من الأقبية، بعد توقف القصف المكثف. وبعد 10 أيام، سيطرت قوات ناغورنو كاراباخ على لاشين، وربطت الإقليم بأرمينيا. وأدى الهجوم على شوشة في ذلك الوقت، إلى إحباط جهود الوساطة الإيرانية في النزاع، وتفجّر فضيحة دبلوماسية كبرى. فالهجوم تم أثناء اجتماع بين الرئيس الأرميني ليفون تيربيتروسيان والرئيس الأذري ياغوب مامادوف في طهران، وتوقيعهما على مذكرة تفاهم حول مبادئ وأسس التسوية السلمية للنزاع. وعلم مامادوف بالهجوم فور نزوله من سلم الطائرة العائدة من طهران.

وفي 14-15 مايو 1992، حصل انقلاب في أذربيجان. واستولت التشكيلات المسلحة للجبهة الشعبية المعارضة على المباني الحكومية وأعلنت الاستيلاء على السلطة. واستقال رئيس الجمهورية حينها أياز مطاليبوف، وبعد تهديدات المعارضة غادر البلاد، التي وصلت إلى حافة حرب أهلية، لم يخمدها غير عودة القيادي الشيوعي حيدر علييف وقيادة البلاد في 1993 لعدة سنوات قبل نقل السلطة لابنه إلهام.

غليان في يريفان

وفور إعلان الاتفاق الأخير، بدأ الأرمن الغاضبون التجمع في وسط يريفان احتجاجاً على ما وصفوه «خيانة باشينيان». واقتحم مئات المتظاهرين مبنى الحكومة الأرمينية. كما توجه بعض المتظاهرين إلى منزل باشينيان، بينما ظل آخرون في مبنى الحكومة. ولم تُهدئ كلمات باشينيان غضب المحتجين بقوله إنه وقّع اتفاقاً «مؤلماً» مع كلّ من أذربيجان وروسيا لإنهاء الحرب في الإقليم المتنازع عليه، ووصفه الخطوة بأنها «مؤلمة بشكل لا يوصف، لي شخصياً كما لشعبنا». وبررها بأنها جاءت «بعد تحليل معمّق للوضع العسكري»، في إشارة إلى التقدّم الذي حقّقته القوات الأذرية على مدى الأسابيع الستّة الماضية، مشدّداً على أنّ هذا الاتّفاق هو «أفضل الحلول المتاحة في الوضع الراهن». وسعى باشينيان إلى الحدّ من الغضب، فقال في رسالة عبر الفيديو: «لن نعترف أبداً بالهزيمة، ويجب أن تكون هذه بداية وحدتنا الوطنية وولادة جديدة. أحني ركبتي أمام كل ضحايانا. أحني رأسي أمام كل العسكريين والضباط والجنرالات والمتطوعين الذين دافعوا وذادوا عن وطنهم بحياتهم. لقد أنقذوا أرمن أرتساخ (اسم الجمهورية التي أعلنها الانفصاليون الأرمن في ناغورنو كاراباخ من طرف واحد) بنكران الذات. لقد قاتلنا حتى النهاية، وسوف نفوز. عاشت أرمينيا، عاشت أرتساخ». وقال إن «الجيش (الأرميني) أصرّ على وقف القتال».

في المقابل، ذكرت النائبة من حزب «أرمينيا المزدهرة» المعارض، إيفيتا تونويان، أن المعارضة تطالب باستقالة باشينيان. وأشارت في تصريحات لوكالة «سبوتنيك أرمينيا»، إلى أنه «كُتبت اليوم أكثر الصفحات المخزية في تاريخنا. قبل ساعات طالب برلمان الشعب وعدد من الأحزاب باستقالة رئيس الوزراء. بعد كل هذا، الاستقالة هي أقل شيء يجب على باشينيان فعله». وانتقدت قراره الذي اتخذه «سراً ومن دون إعلام الرأي العام وبجرة قلم تقرر نقل الأرض». أما الرئيس سيرج سركيسيان، فكشف أنه لم يتم التشاور معه من قبل رئيس الوزراء قبل توقيع الاتفاق. ومن الواضح أن التطورات في أرمينيا تتسارع وتشي بثورة على باشينيان قد تنهي حكمه بعد ثورة مخملية في عام 2018.

معسكر الفائزين

فور الإعلان عن الاتفاق، قال علييف في خطاب عبر التلفزيون «لقد أجبرنا رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان على توقيع الوثيقة، إنها وثيقة استسلام». وأضاف: «لقد قلت إننا سنطردهم، وفعلنا». وبعد تهنئة مواطنيه بـ«الحدث التاريخي»، أكد علييف أن «الصراع الذي طال أمده بين أرمينيا وأذربيجان قد انتهى اليوم، وأن احتلال الأراضي الأذرية على وشك الانتهاء. وبالاتفاق على المواقف المهمة، توصلنا إلى تسوية للصراع، برأيي، تستجيب لمصالح الشعبين الأذري والأرميني وكذلك المنطقة». وشكر علييف روسيا على دورها في حل الصراع، ولم ينس توجيه الشكر للرئيس التركي رجب طيب أردوغان على دوره، موضحاً أنه في «إحدى نقاط بيان اليوم هي مهمة حفظ السلام المشتركة بين روسيا وتركيا. وبالتالي، فإننا نخلق شكلاً جديداً للتفاعل في المنطقة، ليس فقط من ناحية حل النزاعات، ولكن أيضاً من أجل التنمية المستقبلية. وإحدى نقاط الاتفاق هي إنهاء قطع الروابط الاقتصادية والنقل في المنطقة، والتي ستكون مفيدة لجميع دول المنطقة». وقد أثبتت روسيا مجدداً أنها الطرف الأكثر تأثيراً في المعادلة، ولكنها قد تصاب بنكسة في حال صعود نخب ذات توجهات غربية في يريفان في حال سقوط باشينيان، مع تزايد الغضب الشعبي من مواقف الكرملين، الذي لم ينقذ أرمينيا، ما ساهم في توقيعها على اتفاق «مؤلم». وفي هذا الوضع، فإن موقف موسكو سيكون صعباً، خصوصاً أن خبراء كثرا يرون أن أرمينيا خسرت الحرب عقاباً على «ثورة باشينيان الملونة».

في المقابل، يبدو أن تركيا التي سارعت إلى تهنئة أذربيجان على «النصر»، هي من أهم الرابحين بعدما ضمن لها أحد البنود وجوداً عسكرياً لمراقبة الوضع من داخل أراضي أذربيجان، كما أعلنت أنها رقم لا يمكن تجاوزه في القوقاز. ومن الواضح أن انعكاسات الهزيمة بالنسبة لأرمينيا ستفتح الباب على تغيرات كبيرة في المشهد السياسي، لكنها لن تؤدي إلى جولة جديدة من المعارك، بعدما ثبت ضعف الجيش الأرميني عدة وعتاداً، وعدم رغبة روسيا في مساندة أرمينيا. بدوره، غرّد وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو على «تويتر»، معتبراً أن «أذربيجان الشقيقة حققت مكسباً مهماً على أرض المعركة وعلى الطاولة. أتقدم بالتهنئة الصادقة على هذا النجاح المقدس». وأضاف «سنبقى أمة واحدة وروحاً واحدة مع إخواننا الأذريين». ورحّب الرئيس الإيراني، حسن روحاني بالاتفاق، معرباً عن استعداد إيران «للمساعدة في استقرار قوات روسيا لحفظ السلام على امتداد خطوط التماس، وفقاً للبندين الثالث والرابع من الاتفاق».

غضب في أرمينيا بعد توقيع الاتفاق الثلاثي (Getty)

باشينيان: وقّعنا اتفاقاً مؤلماً والجيش ضغط لوقف الحرب

ستنتشر قوات روسية بين أذربيجان وأرمينيا وفي معبر لاشين

التسوية أو خسارة الإقليم

اعتبر «رئيس جمهورية أرتساخ (إقليم ناغورنو كاراباخ)»، غير المعترف بها دولياً، أرايك هاروتيونيان (الصورة)، أمس الثلاثاء، أنه «لو استمرت الأعمال القتالية في المنطقة بنفس الوتيرة، كانت ستضيع المنطقة بالكامل». وأضاف: «لقد فقدنا فضولي وجبريل وكوبا تلي وزانجيلان، ومنطقة هادروت بشكل كامل تقريباً، وكذلك بعض أجزاء من منطقتي مارتوني وأسكيران، والأهم من ذلك شوشة. ووصل القتال بالفعل إلى ضواحي ستيباناكيرت، وكنا سنفقد أرتساخ».

أعداد الضحايا

أعلنت «وزارة الدفاع» في إقليم ناغورنو كاراباخ، أمس الثلاثاء، أنها خسرت 81 جندياً في المعارك الأخيرة، ليصل العدد الإجمالي لقتلاها من العسكريين إلى 1302، فضلاً عن مقتل 54 مدنياً وجرح 148 آخرين، منذ اندلاع القتال في 27 سبتمبر/أيلول الماضي. في المقابل، لم تكشف وزارة الدفاع الأذرية عن عدد ضحاياها العسكريين، لكنها ذكرت أن 91 أذرياً مدنياً لقوا حتفهم وجُرح 405 آخرون، في قصف القوات الأرمينية لمناطق في أذربيجان.

خاص

مصر تفرض سيطرتها على «مملكة الجبل الأصفر»

سيطرت القوات المصرية على منطقة بير طويل على الحدود مع السودان، بسرية، ومن دون رفع العلم المصري فيها، خوفاً من تداعيات على منطقة حلايب وشلاتين

القاهرة ـ العربي الجديد

نهاية العام 2019، أثارت منطقة حدودية واقعة بين مصر والسودان تُعرَف باسم أرض بير طويل (بئر طويلة) جدلاً واسعاً، في أعقاب إعلان سيدة تُدعى نادرة ناصيف، عبر مقطع فيديو، قيام مملكة عربية جديدة سمتها «مملكة الجبل الأصفر». وطرح هذا الأمر العديد من التساؤلات بشأن تلك الخطوة، ومن يقف خلفها، وكذا طريقة تعامل القاهرة مع ذلك الإعلان، في وقت تتعامل الإدارة المصرية بحساسية بالغة مع أية أمور مُثارة بشأن الحدود الجنوبية مع السودان، في ظل التنازع حول تبعية منطقة حلايب بين القاهرة والخرطوم.

وفي هذا الإطار، كشفت مصادر مصرية خاصة، تحدثت لـ«العربي الجديد»، عن تحرك قامت به القاهرة أخيراً لمنع تفاقم أزمة ما يعرف بـ«مملكة الجبل الأصفر»، وذلك لقطع الطريق أمام أي طرف دولي من شأنه استغلال تلك القضية للعبث بالمصالح المصرية. وقالت المصادر إن القوات المسلحة المصرية تحركت بسرية تامة صوب تلك المنطقة منذ نحو شهرين، بعد دراسة الموقف، ووضعت يدها على المنطقة محل الجدل، بعد رفع العلم المصري فيها، وتكليف قوة عسكرية بالتمركز الدائم هناك، من دون إعلان رسمي. وأوضحت المصادر أنه «في بادئ الأمر، جاء التحرك الرسمي ورفع العلم، قبل أن تصدر تعليمات جديدة بإنزال العلم، مع إبقاء قوة عسكرية مصرية فقط هناك». وقالت المصادر إن التراجع عن رفع العلم المصري في المنطقة، يعود إلى أسباب ذات صلة بالنزاع بين مصر والسودان على تبعية منطقة حلايب. وأضافت المصادر أن توصية من خبراء قانون دولي، يتعاملون مع أحد الأجهزة السيادية، كانت وراء التراجع عن إعلان تلك المنطقة، التي تقدر بنحو 2060 كيلومتراً مربعاً، تابعة للأراضي المصرية. وأوضحت أن «اعتراف مصر بتبعية تلك المنطقة لها يجعل منطقة حلايب وشلاتين، المتنازع عليها بين مصر والسودان، من نصيب الخرطوم، حيث تقع جنوب خط عرض 22 شمالاً، الذي يطابق الحدود السياسية بين مصر والسودان، وفقاً للتفسير المصري الذي ترفضه الخرطوم».

وكشفت المصادر أن زيارة رئيس الأركان المصري محمد فريد حجازي الأخيرة إلى الخرطوم على رأس وفد عسكري رفيع المستوى، تناولت التحركات المصرية العسكرية الأخيرة في المنطقة الحدودية. وهي التحركات التي استدعت، بحسب المصادر، الجانب السوداني لطلب تفسيرات بشأنها. ولفتت إلى أن المسؤولين في مصر أكدوا أن خطوة الوجود العسكري في تلك المنطقة ربما تكون مفيدة للجانبين، لقطع الطريق أمام أي محاولات خارجية لزرع الفتنة بين البلدين، أو زرع أي كيان مشبوه في تلك المنطقة يهدد أمن البلدين لاحقاً.

وتقع المنطقة المثيرة للجدل، والتي تُعرَف باسم أرض بير طويل (بئر طويلة)، بين مصر والسودان، وتماثل شبه منحرف، ضلعه الطويل هو حدها الشمالي الذي يأتي على تماس مع خط عرض 22 درجة شمالاً بطول 95 كيلومتراً، وضلعها الجنوبي طوله 46 كيلومتراً. ويتراوح طولها من الشمال إلى الجنوب بما بين 31 و26 كيلومتراً ومساحتها 2060 كيلومتراً مربعاً. وفي الخامس من سبتمبر/أيلول من العام الماضي، خرجت سيدة أميركية من أصول لبنانية، تُدعى نادرة عواد ناصيف، عبر مقطع فيديو من أوكرانيا، تدّعي فيه إقامة دولة عربية جديدة باسم «مملكة الجبل الأصفر»، في أرض بير طويل، من أجل ضم اللاجئين والمهاجرين. وأضافت ناصيف، التي نصّبت نفسها رئيسة للوزراء، أن «مملكة الجبل الأصفر» ستحقق حلم كل لاجئ عربي، وستضع حداً لأزمة النازحين وفق قولها.

وفي 1899، حددت سلطات الاحتلال البريطاني، التي كانت تفرض سيطرتها على كل من مصر والسودان، خط العرض 22 شمالاً بأنه الحدود السياسية بين البلدين. وبحكم اتفاقية السودان الموقّعة في 1899 بين مصر وبريطانيا باعتبارهما قائمتين على الحكم الثنائي في السودان آنذاك، أطلق لفظ السودان على جميع الأراضي الواقعة جنوبي دائرة عرض 22 شمالاً. وتستند مصر إلى تلك الاتفاقية في إقرار سيادتها. وفي عام 1902، أصدر وزير الداخلية المصري آنذاك مصطفى فهمي، قراراً بالتبعية الإدارية لمنطقة حلايب وشلاتين التي تقع شمال خط عرض 22 للسودان. كما تضمن القرار أن التبعية الإدارية لبير طويل، التي تقع جنوب خط عرض 22، تؤول لمصر، لأنها كانت في ذلك الوقت مرعى لجماعة من قبائل العبابدة تتمركز قرب أسوان. ويستند السودان إلى هذا القرار في أحقيته بحلايب وشلاتين، بينما ترد مصر بأن القرار كان لأبعاد إنسانية لتسيير حياة قاطني المنطقة، ولا تترتب على إدارة عارضة لفترةٍ أي سيادة. ويُعد القرار الذي منح السودان السيطرة الإدارية على حلايب وشلاتين، هو نفسه الذي منح مصر السيطرة الإدارية على بير طويل؛ أي أن أي اعتراف من الدولتين بتبعية بير طويل لها يعني تخليها عن أحقيتها في حلايب وشلاتين.

أوصى خبراء قانون دولي بعدم إعلان تبعية المنطقة لمصر

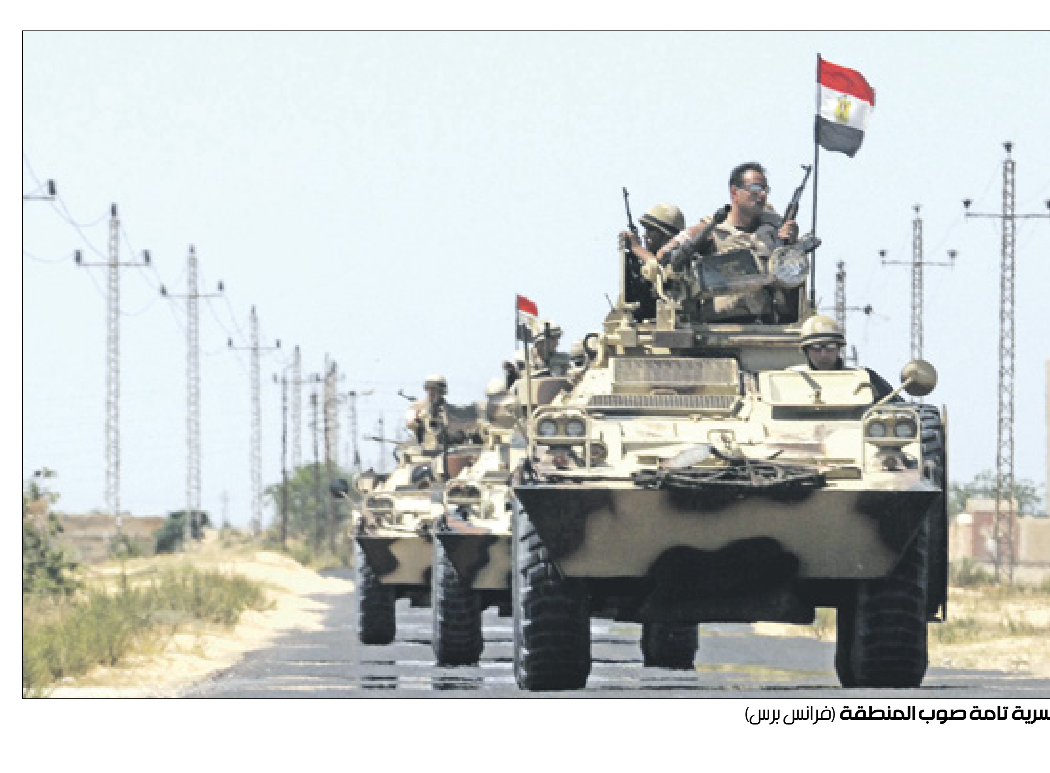

تحركت القوات المصرية بسرية تامة صوب المنطقة (فرانس برس)

تحليل

عودة موراليس إلى بوليفيا: انتصار يساري صلب

شكّلت عودة الرئيس البوليفي الأسبق إيفو موراليس إلى بلاده انتصاراً لنهجه اليساري، المستمر منذ عام 2006، رغم أخطائه الجمّة، خصوصاً مع بدء عهد تلميذه لويس أرسي في لاباز

بيار عقيقي

اعتادت دول أميركا الجنوبية في العقدين الأخيرين على الخضوع للعبة الكراسي الموسيقية بين اليمين واليسار على رأس السلطة، خصوصاً في البرازيل والأرجنتين. وكان قدر كل ممثل لأي تيار منهما مغادرة منصبه، وحتى البلاد، فور سقوطه، سواء باحتجاجات شعبية أو بصناديق الاقتراع. لكن البوليفي إيفو موراليس بدا حالة نادرة واستثنائية في لاباز، ومع أن البعض يضعه في مصاف أقرانه، كالرئيس الفنزويلي الراحل هوغو تشافيز، والرئيس البرازيلي الأسبق لويز إيناسيو لولا دا سيلفا، إلا أن عودته، أول من أمس الاثنين، إلى بلاده، اقترنت بفوز تلميذه وزير الاقتصاد في حكوماته لويس أرسي برئاسة البلاد، مرسخاً انتصاراً يسارياً واضحاً، وإن شدّد على عدم إقصاء أي طرف.

ومع أن فوز أرسي يُعدّ حدثاً بارزاً، خصوصاً لإسقاطه جبهة يمينية متكتلة ضده، بقيادة الرئيسة المؤقتة جانين آنييز، إلا أن عودة موراليس من منفاه، في المكسيك ثم الأرجنتين، هي الحدث الأبرز في أميركا الجنوبية. في الواقع، لم يكن أنصار موراليس قادرين على التفكير بإمكانية هزيمة آنييز وفريقها انتخابياً، تحديداً كارلوس ميسا ولويز فيرناندو كاماتشو، لكن تفشي فيروس كورونا، وتحوّل بوليفيا إلى بؤرة للفيروس، وتأثر الوضع الاقتصادي سلباً، مع ارتفاع نسبة العاطلين من العمل والفقراء، كلها أسباب دفعت إلى اصطفاف اليساريين خلف أرسي، الذي خاض الانتخابات باسم «الحركة نحو الاشتراكية». وساهم فساد آنييز، خصوصاً في استقدام أجهزة تنفس اصطناعية من إسبانيا لمواجهة الفيروس، في تذكير الناخبين بأن موراليس جاء في الأساس، في عام 2006، لمحاربة مثل هذه الطبقة، التي كرّست الفقر في بوليفيا.

بالتالي، لم يكن غريباً، وفقاً للمزاج الشعبي، استقبال موراليس بعد عبوره الجسر الحدودي الذي يربط مدينة لاكوياكا الأرجنتينية بمدينة فيلازون في بوليفيا. ولم يكن غريباً أيضاً «تجاهل» الناخبين مدى متانة العلاقة بين الرئيس الأسبق والرئيس الحالي، بل أيضاً عدم الاكتراث بفرضية أن «موراليس سيحكم من خلال أرسي». يريد البوليفيون عودة الأوضاع الاقتصادية إلى نصابها، خصوصاً أن الاختلافات هائلة بين مناطق جبال الأنديز والسهول الزراعية الغنية، وبين المدن والأرياف. وهي الخلافات التي أفرزت فوز موراليس في انتخابات عام 2006. ولفهم كيفية عودة موراليس إلى لاباز، يمكن الاستناد إلى عامل أساسي: قدرته هو بالذات على تحقيق قفزات اقتصادية كبرى، جعلت من بوليفيا دولة تتمتع بنمو اقتصادي لم تعهده سابقاً. فقد عمل موراليس على تأميم قطاع الطاقة، وأقرّ قوانين في سياق العدالة الاجتماعية، مواجهاً جيشاً من الخصوم السياسيين، بقيادة مجموعة أوليغارشية صلبة في لاباز تدعمها واشنطن بقوة. وعليه، نما إجمالي الناتج المحلي ليبلغ مستويات غير مسبوقة تصل إلى 6 في المائة مع انخفاض معدل الفقر من 60 في المائة إلى 37 في المائة. ولم يكن منفّذ سياسة موراليس سوى أرسي، بصفته وزيراً للاقتصاد. لكن الأمجاد الاقتصادية دفعت موراليس إلى الشعور بالأنانية. فبعد ولاية أولى بين عامي 2006 و2009، أُعيد انتخابه، بموجب دستور جديد أُقرّ في عام 2009، لولايتين متتاليتين، امتدتا بين عامي 2009 و2019. وبما أن دستور 2009 حصر عدد الولايات الرئاسية المتاحة لكل رئيس بولايتين فقط، سعى موراليس إلى إجراء تعديل دستوري جديد، يسمح له في الترشح مجدداً عام 2019. رفض البوليفيون ذلك في استفتاء شعبي في 21 فبراير/ شباط 2016، لكن موراليس حصل على حكم من المحكمة الدستورية (بثلاثة أصوات في مقابل صوتين)، ألغى بموجبه نتيجة الاستفتاء. فترشح لولاية جديدة في أواخر عام 2019 وفاز، غير أن البوليفيين رفضوا هذه النتيجة، ونظموا تظاهرات منددة بخرق موراليس للدستور. وعلى الرغم من أن الجيش والقوى الأمنية ساندوه طيلة ولاياته الثلاث، إلا أنهم طلبوا منه التنحّي ومغادرة البلاد.

بعدها، بدأ الحديث عن فساد موراليس وعن سيطرته على القضاء وعن عرقلته مسار مرحلة ما بعد تسلّم آنييز الرئاسة مؤقتاً، لكن معارضيه لم يتمكنوا من الإتيان بإثباتات، رغم إعلان السلطات البوليفية نيتها الادعاء عليه أمام المحكمة الجنائية الدولية، بتهمة «ارتكاب جرائم ضد الإنسانية». بل إن منظمة «هيومن رايتس ووتش» أفادت، في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، بأن الحكم الانتقالي في بوليفيا استخدم النظام القضائي لملاحقة أنصار موراليس. وذكرت المنظمة أن آنييز تحديداً استخدمت النظام القضائي ضد أكثر من مائة حليف للرئيس الأسبق، موجودين حالياً في المنفى. واتهمتها المنظمة بتقييد حرية التعبير والاستخدام المفرط للاحتجاز الوقائي، مضيفة أن البعض اتهم بـ«الإرهاب» لمجرد التحدث إلى موراليس عبر الهاتف.

لكن الفوز اليساري لم يُشكّل ضربة قاضية للولايات المتحدة، أو تأكيد أن بوليفيا ستتحول إلى فنزويلا أخرى، ذلك لأن أرسي نفسه يُشكّل حلقة وصل بين واشنطن ولاباز، بما يوحي بأنه مهما كان دور موراليس مستقبلاً في البلاد، فسيكون استشارياً لا أساسياً. لكن العودة التي يُمكن وصفها بـ«الظافرة»، قد تفتح الأبواب أمام مسار مختلف في أميركا الجنوبية، بين أبناء القارة والولايات المتحدة، خصوصاً في عهد الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن. وربما قد تؤدي تجربة الولايات المتحدة مع الإكوادور، التي يحكمها حليف واشنطن «اليساري» لينين مورينو، في مكان ما إلى صياغة نوع من تفاهم ضمني مع البوليفيين. فـ أرسي شغل منصب وزير الاقتصاد والمالية العامة في بوليفيا منذ بداية حكم موراليس في 2006، وهو حاصل على شهادة الدراسات العليا في الاقتصاد من جامعة فارفيك في بريطانيا عام 1997، وقبلها على شهادة «الليسانس» في الاقتصاد من جامعة سان أندريس في لاباز، عام 1991. كما تخرّج كمحاسب من معهد التعليم المصرفي في بوليفيا في 1984، وبنى معظم حياته المهنية قبل الوزارة في مصرف بوليفيا المركزي (حتى 2006)، حين تبوأ منصب وزير الاقتصاد والمالية. حاضر أرسي في عدد من الجامعات الأوروبية والأميركية (هارفرد، جورجتاون وكولومبيا)، وله مؤلفات ومقالات اقتصادية عدة، كما حصل على شهادات فخرية عدة من جامعات وطنية. ولا يعني كل هذا سوى اعتراف دولي بقوة موراليس، وإيمان الناخبين بنهجه، رغم أخطائه الفردية.

موراليس بين أنصاره في فيلازون ـ بوليفيا (Getty)

الحكم الانتقالي استخدم القضاء لملاحقة أنصار موراليس

بورتريه

صائب عريقات

طوى كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، بوفاته أمس الثلاثاء جراء إصابته بفيروس كورونا، ثلاثة عقود من النشاط داخل السلطة عُرف خلالها خصوصاً بدوره ككبير للمفاوضين مع الاحتلال الإسرائيلي وشهد على التقلبات التي عرفها الصراع حتى اليوم

ثلاثة عقود قضاها عريقات داخل السلطة (أحمد غرابلي/فرانس برس)

رام الله ـ **نائلة خليل**

لثلاثة عقود، ظل اسم صائب عريقات يشغل وسائل الإعلام الفلسطينية والدولية، بصفته أبرز المفاوضين الفلسطينيين مع الاحتلال الإسرائيلي، ليصبح بمثابة الصندوق الأسود الذي يعلم كل تفاصيل المفاوضات منذ مؤتمر مدريد عام 1991 الذي كان فيه نائباً لرئيس الوفد الفلسطيني، وحتى توقف المفاوضات المباشرة مع الاحتلال بشكل رسمي ربيع العام 2014.

عريقات الذي توفي أمس الثلاثاء بعد نحو شهر من إصابته بوباء كورونا عن عمر 65 عاماً، كان لسنوات صوت الفلسطينيين، معبّراً عن رفضهم لكثير من السياسات المتعلقة بقضيتهم، وصولاً إلى تقديمه أخيراً رؤيته لسُبل إفشال خطة التسوية الأميركية الهادفة لضرب القضية الفلسطينية والمعروفة بـ«صفقة القرن» في كتاب بعنوان «رؤية عريقات». كما كان في الفترة الأخيرة من أشد المنتقدين للسياسة الإسرائيلية في احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين.

مسار طويل

مسار طويل قضاه عريقات داخل السلطة وكبير المفاوضين، وشهد خلال ثلاثة عقود على التبدلات الكبيرة في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي ومن أبرزها انهيار خيار «حل الدولتين»، أمام التوسع الاستيطاني والعنف الإسرائيلي، وتعطل جهود السلام، وصولاً إلى موجة التطبيع الأخيرة. لمع اسم عريقات كمفاوض فلسطيني منذ العام 1991، ومنذ ذلك الحين حتى دخوله في غيبوبة في مستشفى «هداسا-عين كارم» في 18 أكتوبر/تشرين الأول الماضي في القدس المحتلة ظل اسمه يشغل وسائل الإعلام الفلسطينية والدولية، التي عرفته كبيراً للمفاوضين للفلسطينيين على مدار ثلاثة عقود من المفاوضات المتعثرة مع الاحتلال التي لم تحقق دولة أو استقلالاً للفلسطينيين. يردد سياسيون ومقربون من عريقات أن الزعيم الراحل ياسر عرفات أطلق عليه لقب «شيطان أريحا» بسبب حنكته في المفاوضات مع الاحتلال، وبقي مقرباً من الزعيم الراحل في سنواته الأخيرة وحتى لحظة وفاته، وحظي بذات القرب مع مناصب أكثر وأكبر سواء في عضوية اللجنة المركزية لحركة «فتح» أو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في عهد الرئيس الحالي محمود عباس.

تدرج عريقات في مناصب سياسية هامة في القيادة الفلسطينية، بدأت من تعيينه نائباً لرئيس الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد عام 1991 وحتى مؤتمر أوسلو الذي كان رئيس الوفد المفاوض فيه عام 1994، وتعيينه أول وزير للحكم المحلي من 1994 إلى 2003 في أول حكومة شكلتها السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، وعضواً في المجلس التشريعي في انتخابات عام 1996، واحتفظ بمقعده في المجلس التشريعي في قائمة حركة «فتح» في انتخابات 2006.

عام 2009 انتُخب عضواً في اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وهي أعلى هيئة قيادية في الحركة، ثم اختير بالتوافق نهاية 2009 عضواً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي شغل أمين سر لجنتها التنفيذية، ما يعني تقنياً ووظيفياً أنه الرجل الثاني في منظمة التحرير بعد رئيسها محمود عباس.

صندوق أسود

على الرغم من أهمية كل المناصب التي تقلّدها، إلا أن عريقات عُرف بمنصبه كبيراً للمفاوضين الفلسطينيين، ورئيس دائرة المفاوضات التي تأسست عام 1994 وترأسها في ذلك الحين محمود عباس الذي كان يشغل منصب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى عام 2003، حين عيّنه عرفات رئيساً للحكومة الفلسطينية نزولاً عند الضغوط الأميركية والأوروبية في تحجيم سلطات عرفات، وخلفه في الدائرة عريقات. ولا يوجد في دائرة شؤون المفاوضات التي يقودها عريقات نائب له أو شخصية ثانية تليه بالأهمية، ويُعتبر الصندوق الأسود الذي يعلم كل تفاصيل المفاوضات منذ مؤتمر مدريد الذي كان فيه نائبا لرئيس الوفد الفلسطيني، وحتى توقف المفاوضات المباشرة مع الاحتلال.

> كان صائب عريقات يقف على رأس لجنة تضم ممثلي فصائل مسؤولة عن تزويد المحكمة الجنائية الدولية بالمستندات التي تثبت تورط مسؤولين إسرائيليين في جرائم حرب. أخيراً عارض بشدة تطبيع الإمارات والبحرين مع إسرائيل، وقال إنه لو قبل بما قبلت به أبوظبي والمنامة لوقع اتفاقا مع إسرائيل خلال ساعات.

انتقادات شعبية

وعلى الرغم من شهرته على صعيد المفاوضات، إلا أنه بقي الشخصية الأكثر تعرضاً للانتقاد من الشارع الفلسطيني بسبب عدم تحقيق المفاوضات أي نجاح يذكر للفلسطينيين، بل وعرضه في كتابه «الحياة مفاوضات» عام 2008، لمفارقات ساخرة أزعجته. وإذا كانت حنان عشراوي تعتبر مرجعاً لمفاوضات مدريد، فإن تفاصيل المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي ما بعد مدريد، أي في الخمسة والعشرين عاماً الماضية، بقيت حكراً على عريقات وعباس بشكل أساسي، وبشكل أقل نسبياً في ما يتعلق بالتنسيق الأمني والمدني وعائدات الضرائب على رئيس جهاز المخابرات ماجد فرج ووزير الشؤون المدنية حسين الشيخ.

عريقات مولود في 28 إبريل/نيسان 1955 في أريحا بالضفة الغربية، من أسرة تنحدر من بلدة أبو ديس، إحدى البلدات القريبة من القدس، عندما كانت الإدارة الأردنية هي المسيطرة على الضفة الغربية قبل أن تسقط الضفة وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي في يونيو/حزيران 1967. وفي سن السابعة عشرة توجه إلى الولايات المتحدة للدراسة الجامعية، وكان أبوه يقيم هناك، وحصل على شهادة البكالوريوس في تخصص العلوم السياسية من جامعة سان فرانسيسكو الحكومية عام 1977، وبعد عامين حاز درجة الماجستير من الجامعة نفسها. عاد عام 1979 ليعمل محاضراً في جامعة النجاح قبل أن يحصل على منحة لإكمال دراساته العليا في جامعة برادفورد البريطانية، ونال درجة الدكتوراه عام 1983 وكانت أطروحته حول دور «أوبك» في الصراع العربي الإسرائيلي.

لعريقات عدد من الكتب، منها: «الحياة مفاوضات» الصادر عام 2008، و«عناصر التفاوض بين علي وروجر فيشر» الصادر عام 2014، والذي قارن فيه بين عناصر التفاوض السبعة التي حددها عالم المفاوضات الأميركي روجر فيشر وعناصر التفاوض عند الخليفة علي بن أبي طالب. و«دبلوماسية الحصار» الصادر عام 2018، وأخيراً كتاب «رؤية عريقات» حول كيفية مواجهة «صفقة القرن».

عانى عريقات من فشل رئوي، ولما أصبحت حالته مستعصية طبياً أجريت له عملية زراعة رئة في ولاية فرجينيا الأميركية في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2017، ومنذ ذلك الحين وحالته الصحية تحت المراقبة، لكن ذلك لم يمنعه من عقد الاجتماعات والعمل بشكل يومي. وأُعلن أمس عن وفاة عريقات الذي بقي في مستشفى «هداسا-عين كارم» الإسرائيلي منذ 18 أكتوبر الماضي، بعد إصابته بفيروس كورونا، وكان يخضع للتنفس الاصطناعي بأجهزة التنفس. نعاه الرئيس الفلسطيني محمود عباس، باسمه وباسم القيادة الفلسطينية والحكومة، واصفاً إياه بـ«القائد الوطني الكبير، وشهيد فلسطين، الذي أمضى حياته مناضلاً ومفاوضاً صلباً دفاعاً عن فلسطين، وقضيتها، وشعبها، وقرارها الوطني المستقل». وقال عباس إن رحيل عريقات «يمثل خسارة كبيرة لفلسطين ولأبناء شعبنا، خصوصاً في ظل هذه الظروف الصعبة التي تواجهها القضية الفلسطينية».

وأضاف «كان له دوره البارز عندما كان عضواً في الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، ووزيراً للحكم المحلي، وفي عمله الدؤوب رئيساً لدائرة المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير، وعضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني لدورتين متتاليتين، وتوج ذلك بتقلده أمانة سر وعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير».

الاحتلال يقر التطبيع مع البحرين

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

شكّل إقرار الكنيست الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، اتفاقية تطبيع العلاقات مع البحرين، فرصة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لتجديد الحديث عن أن دولاً عربية إضافية ستعلن عن علاقات مع إسرائيل بعد الإمارات والبحرين والسودان، فيما يبدو أن أي إعلانات جديدة تنتظر تسلم الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن الحكم في الولايات المتحدة.

وصادق الكنيست الإسرائيلي، أمس، على اتفاقية التطبيع بين دولة الاحتلال والبحرين، في جلسة كرر خلالها نتنياهو القول إن دولاً أخرى ستنضم لاتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، مضيفاً «دول توجد بيننا وبينها بذور تطبيع لا تجاهر بها، وستخرج إلى العلن قريباً».

وشكر نتنياهو ملك البحرين حمد بن عيسى، واصفاً إياه بأنه زعيم شجاع، قائلاً إن «البحرين هي دولة صغيرة لكنها تملك تطلعات كبيرة، والنظام فيها يشجع ويطور الاقتصاد الحر والتجارة والصرافة والسياحة، كما أن الجماعات اليهودية في البحرين تحظى بتسامح». وأعلن أن دولة الاحتلال عملت في السنوات الأخيرة عبر اتصالات علنية وأخرى سرية للتوصل إلى اتفاقيات التطبيع من أجل تكريس وتعزيز مكانة وقوة دولة إسرائيل في الشرق الأوسط والعالم. ووصف الاتفاقيات مع الإمارات والبحرين والسودان بأنها رافعة هائلة للاقتصاد الإسرائيلي، مضيفاً «نشهد كل يوم أنباء سارة ووصول سفن من الإمارات لتفريغ بضائعها في ميناء حيفا، كما أن وفداً رسمياً من منظمات قطاع الأعمال في إسرائيل موجود الآن في دبي، والمنتجات الزراعية الإسرائيلية تباع في أسواق الإمارات مع العلامات التجارية الإسرائيلية عليها. وبفضل السلام ستصل أنابيب النفط من الخليج إلى إسرائيل».

وقعت البحرين على اتفاق التطبيع في 15 سبتمبر (Getty)

وزعم نتنياهو أن الاتفاقيات ما كانت لتوقع لولا التغييرات السياسية، «ولم تهبط علينا فقط بفعل الاتصالات الدبلوماسية التي أجريناها على مدار السنين بل بفعل تغيير السياسة، فإسرائيل القوية تقرب منها الدول العربية، وبينها دول لا نعلن على الملأ بعد عمليات التطبيع التي يجري نسجها معها، لكن دعوني أقول إن براعم التطبيع معها موجودة وهي في طريقها للازدهار، وسنرى ذلك علناً، وستنضم دول أخرى لدائرة السلام». وادعى نتنياهو «نبذ أسلوب الماضي، عندما كان الفيتو الفلسطيني يمنع أي تحرك مهما كان صغيراً ويعرقل السلام. فمنذ وعد بلفور وحتى اليوم يرفض الفلسطينيون الاعتراف باستقلال إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي». وأضاف: «لو بقينا متعلقين بالرفض الفلسطيني لتوسيع دائرة السلام لاضطررنا للانتظار سنوات طويلة، لكنني أؤمن بأن اتفاقيات السلام مع العالم العربي بالذات هي التي ستقود إلى استيقاظ الفلسطينيين، وبهذه الطريقة فقط سنشق الطريق لسلام حقيقي». وكرر توجيه الشكر لترامب ومساندته الكبيرة لإسرائيل، من إعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، وما وصفه بالوقوف في وجه إيران، آملاً أن يؤيد بايدن هذه الاتفاقيات، مؤكداً علاقته القوية والوطيدة ببايدن.

وكان وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني قد شارك في مراسم التوقيع على اتفاقيات التطبيع في البيت الأبيض في 15 سبتمبر/ أيلول، إلى جانب وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد، ونتنياهو وترامب. وفي 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، صادقت الحكومة الإسرائيلية على اتفاقية التطبيع مع البحرين.